

العلمية والاجتماعية والاقتصادية. وفي عهده استقلت الكويت في عام ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م) ودخلت الجامعة العربية، وهيئة الأمم، وفي المجال الداخلي وجد بالكويت الدستور والمجلس النيابي، وتشكلت حكومة من ١٤ وزيراً، كما تقدمت الحالة العلمية، والاجتماعية، والاقتصادية في عهده. وفي المجال الخارجي أسهمت الكويت بنصرة القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين من بلاد الشام، كما ساهمت في تقديم العون المادي للدول العربية، وتطورت الكويت في عهده تطوراً كبيراً فأق كل التصورات.

وتابعت الكويت مسيرتها الحضارية في عهد كل من الشيخ صباح السالم الصباح ١٣٨٥-١٣٩٨ هـ (١٩٦٥-١٩٧٨ م) وحاكمها الحالي الشيخ جابر الأحمد الجابر فقد شهد عهد الشيخ صباح افتتاح جامعة الكويت، وازدياد المدارس، والمعاهد العليا الفنية، كما تقدمت كافة الخدمات الصحية والاجتماعية، واشتركت الكويت في مؤتمرات القمة العربية، والمؤتمرات الإسلامية، والمؤتمرات الدولية، ومازالت الكويت تنمو وتتطور في عهد حاكمها الحالي الشيخ جابر الأحمد الجابر.

وقد حاول الاتحاد العربي الذي تألف من العراق والأردن ضم الكويت إليه على أنها جزء من العراق، ثم حاول عبد الكريم قاسم ذلك عام ١٣٨١ هـ (١٩٦١ م)، واحتلها بعدئذ صدام حسين عام ١٤١١ هـ ٢ أغسطس (١٩٩٠ م) فكان ذلك سبباً في حرب الخليج، وتشتت شمل المسلمين، وذهبت ریحهم، وأجبر صدام حسين حاكم العراق على الانسحاب من الكويت.

٢ — بلاد الشام

كانت بلاد الشام كلها جزءاً واحداً منذ أن فتحها المسلمون وقبل ذلك، وكانت ضمن أجزاء الدولة الإسلامية أيام الراشدين، ومقر الدولة الأموية، ثم تبعت العباسيين، وخضعت أجزاء منها للطلونيين في مصر، وقامت في الشمال الدولة الحمدانية، وتقاسمت بلاد الشام مع الأخشيديين في مصر، وكان صراع دائر بين الطرفين على أرضها. وقامت الدولة الفاطمية في مصر، وكان نفوذها يمتد

إلى بعض أطراف الشام التي ضعفت هبة الحكم فيها تماماً، وجاء الصليبيون وحصلوا على بعض النصر وشكلوا إمارات في الرها، وطرابلس، وعكا، واستولوا على القدس، وقام آل زنكي يقفون في وجه الصليبيين، وقضى صلاح الدين الأيوبي على الدولة الفاطمية في مصر، واتحدت الشام ومصر تحت نفوذ الدولة الأيوبية، وأخرج صلاح الدين الصليبيين من القدس عام ٥٨٢ هـ، وقام يقاتلهم، ولكن ضعف الأيوبيون من بعده، وإن استمر الصراع مع الصليبيين، وقامت الدولة المملوكية في مصر على أنقاض الدولة الأيوبية عام ٦٥٨ هـ .

وكانت الدولة العباسية قد سقطت على أيدي المغول عام ٦٥٦ هـ فتعرضت الشام للغزو المغولي فسادت الفوضى وحل الدمار كما حدث أيام الصليبيين، ووقف المماليك في وجه المغول وانتصروا عليهم في معركة عين جالوت عام ٦٥٨ هـ، كما أن هؤلاء المماليك تمكنوا من التخلص من الصليبيين نهائياً والقضاء على مراكزهم جميعاً في الشام ومصر، وتوسع نفوذ المماليك، وامتدت الدولة على أرجاء واسعة، ثم اعترها الضعف.

وجاء البرتغاليون من الجنوب وقد التفوا حول إفريقية، جاءوا يريدون تطويق المسلمين لحصارهم والقضاء عليهم، جاءوا يحملون الحقد الصليبي وقد أخرجوا المسلمين من الأندلس عام ٨٩٧ هـ واحتلوا عدن عام ٩١٩ هـ (١٥١٣ م)، كما ركزوا أنفسهم في الخليج العربي عام ٩٢١ هـ (١٥١٥ م)، وقد تساهل الصفويون حكام فارس معهم، أو لقوا شيئاً من الدعم منهم، وحاول المماليك الوقوف في وجه البرتغاليين، ولكنهم هزموا أمامهم، فساد الفرع المسلمين، وعم الخوف.

وتحرك العثمانيون من الشمال يريدون أن يقفوا في وجه البرتغاليين للدفاع عن الإسلام وأرضه. ورفض المماليك مرور العثمانيين من أرضهم خوفاً على أنفسهم منهم، وخوفاً من انتقام خصوم العثمانيين من المماليك. فما كان من العثمانيين إلا أن دخلوا الشام عنوة ثم مصر، ورحب الشعب بهم بحرارة، بل طلبوا منهم ذلك، إذ جاءوا حماةً ومنقذين، فالمماليك ضعاف وقساء من جهة، والبرتغاليون يهددون ويحملون معهم الحقد الصليبي الذي لا يزال يتناقل أهل الشام مآسيه، وانضم الشاميون وقادتهم إلى العثمانيين القادمين بقيادة السلطان سليم في معركة مرج دابق شمال حلب عام ٩٢٢ هـ (١٥١٦ م) فهزم المماليك وقتل قائدهم

قانسوره الغوري . ثم دخل السلطان سليم بقية الشام دون مقاومة بل بالترحيب . وأصبحت بلاد الشام جزءاً من الدولة العثمانية التي غدت أقوى الدول الإسلامية، ومقر الخلافة . كانت استانبول عاصمة هذه الدولة التي تقدمت في أوربا بل وصلت إلى أواسطها وحاصرت فيينا عدة مرات . وخافت أوربا ورأت في ذلك قوة للإسلام من جديد فقامت تقاتل الدولة العثمانية وتعمل على تجزئتها وتدعم كل حركة تقوم فيها، وتضفي عليها صفة الاخلاص والوطنية مادامت ضد العثمانيين، وأخذنا نحن هذا بعد ذلك من الأوربيين - مع الأسف - عندما سجلنا التاريخ، وفعلاً قامت بعض الحركات من الفئات المعادية للإسلام أمثال المعنيين أمراء الدرور في لبنان ثم خلفائهم الشهابيين، كما قام بعض المتمردين من قطاع الطرق أمثال ضاهر العمر، وكلهم أخذوا صفةً فيما بعد أسموها الوطنية كما نعتهم أوربا . كما قام الماليك في مصر، وتقدموا في جنوب بلاد الشام . كما تقدم الفرنسيون أثناء حملة نابليون على مصر ١٢١٣ هـ (١٧٩٨ م)، ولكن هزموا أمام أسوار عكا وصمود واليها . وفشلت الحركات كلها .

وقامت أوربا تدعم الطائفية في الشام، وتمد يدها للنصارى في جبال لبنان، وتؤسس المدارس لهم حتى قوي أمرهم، ولا تتمكن أوربا من ذلك إلا بسبب ضعف الدولة العثمانية، وأوجدت أوربا لهؤلاء النصارى فكرة القومية (العصبية الوطنية) يستترون بها، وليس لهم دعوة سواها حتى بزغ قرنهما، وقوي أمرها، وانطلقت الدعوة لها . ووصلت هذه الدعوة إلى الدولة العثمانية، وسيطر الاتحاديون أنصار الدعوة القومية على مقدرات الخلافة، فوجدت قوميتان وبدأ الصدام، واستفاد مروجوها فأثاروا العرب ضد الترك وضموها إلى جانبهم في الحرب العالمية الأولى، إذ تحرك الشريف حسين من مكة وقاد ابنه فيصل القوات المنضمة إليه ضد العثمانيين الذين هزموا أمامهم وأمام الانكليز المتقدمين من مصر ودخلوا بلاد الشام . ونتيجة الصراع بين هاتين القوميتين فقد أضفى الوطنية على كل الذين حاربوا العثمانيين مدى التاريخ سواء أكانوا حاقدين على الإسلام أم قطاع طرق، أم خونة متصلين مع الغرب، أم مخلصين فعلاً ينشدون الإصلاح والعودة بالإسلام إلى النبع الأصيل بعد أن شابت أعمال أبنائه الشوائب .

وفي الوقت نفسه فقد تفاهمت الدول الأوربية على تقسيم بلاد الشام فيما بينها،

فكان نصيب فرنسا بلاد الشام الشمالية (سوريا ولبنان)، ونصيب انكلترا بلاد الشام الجنوبية (الأردن وفلسطين)، واحتلت انكلترا فلسطين أثناء مطاردة الترك، وانسحبت من الأراضي التي دخلتها في الشمال، وتقدمت بعد ذلك إلى شرق الأردن، وانزلت فرنسا قواتها على ساحل بلاد الشام الشمالية، استقرت في لبنان ثم تقدمت نحو الداخل. وأصبح لكل جزء من هذه الأجزاء تاريخ نضال خاص. ومن المؤسف حقاً أننا قبلنا تقسيم الغرب، وتعصّبنا للانفصالية، ورسخنا جذور هذه التجزئة بجهلنا، وغدت الشام أجزاء يفاخر أبناء كل جزء بجنسيتهم التي حملوها نتيجة عمل الصليبيين المستعمرين.

١ - سوريا

الحكم العربي في سوريا ١٣٣٧ - ١٣٣٩ هـ (١٩١٨ - ١٩٢٠ م)

احتل جيش الثورة العربية بقيادة فيصل الأول دمشق في أيام عام ١٣٣٦ هـ (٢٣ ذي الحجة) ودخلت معه الجيوش البريطانية، ثم استمرت الكتائب العربية في الزحف إلى ماوراء دمشق، حتى دخلت حمص وحماه وحلب من جهة، ومن جهة أخرى استمر الزحف الساحلي الذي بدأ في حيفا وعكا إلى صور وصيدا وبيروت، وطرابلس وبذلك تم الاستيلاء على الشام.

قوبل دخول فيصل إلى الشام بحماسة كبيرة في جميع المدن الشامية التي أخذت ترفع الأعلام العربية، وتعلن انضمامها للثورة واستجابتها لأوامر القيادة العربية، قبل أن تصل إليها كتائب الجيش الظافر، إيماناً منها بأن دخول فيصل دمشق هو تحقيق لآمال رجال الحركة العربية في الاستقلال بعد ما عُدّيت بفكرة الصراع بين العرب والترك، وبعد أن أعدم جمال باشا الذين يتعاونون مع الانكليز والفرنسيين لطرد الترك من بلاد الشام إثر دخوله سفارتي هاتين الدولتين، ولم يعلم الشعب هذه العلاقات فأضفى صفة الشهداء على هؤلاء الذين أعدموا نتيجة صلاتهم مع الأجانب. وقد أيدت بريطانيا هذا الحديث، لهدف يختلف تماماً عن أهداف السكان، لإيمانها بأن حكومة عربية بقاعدتها الواسعة كانت قادرة على

امتصاص حماسة وتضحيات الثوار، وجعلها مسالمة. وكان أول عمل قام به فيصل في دمشق أن شكل حكومة عسكرية برئاسة رضا باشا الركابي، تشمل صلاحياتها الشام كلها، وأرسل شكرى باشا الأيوبي إلى بيروت لتأسيس إدارة عسكرية فيها. وقد ضمت حكومة فيصل سوريين وفلسطينيين ولبنانيين وعراقيين وحجازيين، وأخذوا يعملون يداً واحدة في مجابهة دسائس الاستعمار، ووضع أسس جديدة لدولة عربية حديثة تحمل الفكر اللاديني (العلماني) الذي ينادي به ويعمل له (ساطع الحصري) الذي كان ظل فيصل، وقد أوكل إليه توحيد التعليم في الشام.

وفي هذه الأثناء، وقبل إقرار الأوضاع شرعياً ودولياً، قسمت البلاد السورية الى ثلاث مناطق بإشراف الجنرال اللنبي. وكانت المنطقة الأولى الشرقية: وتشمل (سوريا وشرق الأردن) برئاسة الأمير فيصل، والثانية المنطقة الغربية: وتشمل الساحل السوري (صور، صيدا، بيروت، طرابلس، اللاذقية، وقضائي انطاكية واسكندرونة) وهي تحت الحكم الفرنسي والمنطقة الثالثة: شملت، سهول عكا، وسارونة، ومنطقة القدسى ونابلي «فلسطين»، ووضعت تحت الحكم البريطاني.

وسرعان ماتطورت الأمور لتكشف حقيقة نوايا الدول الغربية، فقد ساورت الشكوك السكان حول هذه التقسيمات ووجدوها أنها مطابقة للمخطط الاستعماري الذي وضعه الانكليز والفرنسيون (سايكس - بيكو ١٣٣٥ هـ - ١٩١٦ م) وقد عرف هذا فيصل في العقبة أثناء تحركه نحو الشمال إذ التقى بجمال باشا، وأطلععه على تفاصيل هذه الاتفاقية، وقد حصل عليها عن طريق حلفائه الألمان، ولكن لم يعلم الشريف حسين بذلك، إلى جانب الشائعات التي تناقلتها الصحف. وتحولت شكوكهم إلى يقين عندما أقدمت الجيوش الفرنسية على احتلال بيروت وسائر المدن الساحلية في بلاد الشام، وأنزلت الأعلام العربية عن المباني الرسمية، وطردت ممثل حكومة فيصل من بيروت. وأدى ذلك إلى قيام حركة تمرد في الجيش العربي، مما جعل فيصل يطلب من الجنرال اللنبي توضيح الموقف، فصدر على الإثر البيان البريطاني الفرنسي في اليوم الأول من شهر صفر عام ١٣٣٧ هـ ٢٧ تشرين الثاني (١٩١٨ م) الذي أكد للعرب أن هدف فرنسا وبريطانيا من خوض الحرب في الشرق هو تحرير الشعوب التي رزحت أجيالاً طويلاً تحت مظالم الترك

تحريراً نهائياً وإقامة حكومات وإدارات وطنية تستمد سلطتها من اختيارها الأهالي الوطنيين لها اختياراً حراً. «وقد أسكت هذا البيان الشعب» لأن قاداته قد سكتوا ورضوا، بل كانوا راضين إلا أمام شعوبهم.

انتهت الحرب العالمية الأولى، وعقدت الهدنة في ٤ صفر عام ١٣٣٧ هـ (١٩١٨ م)، بين الفريقين المتحاربين الحلفاء وألمانيا، فاطمأن قادة العرب لطرد الأتراك من البلاد العربية، وباتوا ينتظرون تحقيق وعود الحلفاء. ذهب فيصل إلى باريس في أواخر ربيع الأول ١٣٣٧ هـ (١٩١٩ م) لحضور مؤتمر الصلح بصفته رئيساً للوفد الحجازي، وممثلاً لوالده الشريف حسين، فواجهته صعوبات كثيرة في باريس منها: عدم اعتراف فرنسا به بحجة أن الحلفاء لم يعترفوا بعد بالحجاز دولة مستقلة، واعتراض فرنسا كذلك على تسليم فيصل رئاسة جزء من الشام، ثم جابته اتفاقية (سايكس بيكو)، وقضية ما عُرف باسم فلسطين وما يحيط بها من ضغط صهيوني واستعماري.

اشترك فيصل في مؤتمر الصلح بعد أن تراجعت فرنسا عن موقفها، وبذل جهوداً كثيرة منها مذكورة قدمها إلى المؤتمر في شوال ١٣٣٨ هـ (١٩١٩ م) ثم ألقى خطاباً في المؤتمر مذكراً بحقوق العرب في الاستقلال الوحدة، وأشار إلى مبادئ ولسن بحق الشعوب في تقرير المصير، كما أشار إلى الدور الذي لعبه العرب في الحرب، وندد باتفاق سايكس - بيكو وطالب بتحقيق وعود الحلفاء للعرب. واقترح أن يرسل مؤتمر الصلح لجنة تحقيق تزور سوريا وفلسطين للتأكد من رغبات السكان وحققهم في تقرير مصيرهم، ورغم كلامه عن العرب، إلا أن حديثه كان يقتصر على الشام التي مناه بها الحلفاء بشكل غير مكتوب، وقد سال لعبه على ذلك.

وقد قرر المؤتمر فصل البلدان العربية (لبنان وسوريا وفلسطين والعراق) عن تركيا على أن تكون تحت إشراف وصى يعمل باسم عصبة الأمم. ووافق المؤتمر على اقتراح فيصل بإرسال لجنة دولية إلى بلاد الشام لاستفتاء الشعب. ووافق المؤتمر على اقتراح فيصل بإرسال لجنة دولية إلى بلاد الشام لاستفتاء الشعب. فرفضت بريطانيا وفرنسا الاشتراك فيها، فتألفت اللجنة من أعضاء أمريكيين عرفت باسم لجنة كنج - كراين King crane.

وإزاء هذه الأحداث، تنادى الزعماء العرب من أعضاء حزب الاستقلال العربي بعد عودة فيصل وبايعاز منه، إلى تشكيل مجلس وطني منتخب وعقد مؤتمر عام عرف بالمؤتمر السوري [رغم مناداته باسم العرب] وضم مندوبين عن الشام كلها (فلسطين وسوريا) وحالت فرنسا دون وصول ممثلي جبل لبنان. وقد تم الاجتماع بالفعل في دمشق وحضره معظم الأعضاء وعددهم ٦٩ عضواً، وكان ذلك في رمضان من عام ١٣٣٧ هـ (١٩١٩ م). واتخذ المؤتمر عدة قرارات هامة من أهمها: استقلال سوريا [بلاد الشام] ووحدتها برئاسة الأمير فيصل والاعتراف باستقلال العراق، وإلغاء اتفاقية سايكس بيكو، وإلغاء وعد بلفور، وأقر المؤتمر كذلك رفض الوصاية السياسية، وتنصيب فيصل ملكاً دستورياً على سوريا، وأن تكون الحكومة في سوريا والعراق لا مركزية. وقوبلت هذه القارات بالترحيب والحماس لدى عامة الشعب، وانطلقت المظاهرات تعبر عن فرحتها، واجتمعت الوفود لتحيي فيصلاً والمؤتمر السوري العام.

وأثناء انعقاد المؤتمر السوري العام، حضرت لجنة كنج-كراين الأمريكية، وقضت ستة أسابيع في زيارة الشام عدا جبل لبنان والساحل المقابل له (فلسطين ولبنان وشرق الأردن)، ومنعتها بريطانيا من الذهاب إلى العراق، وقامت بتحقيق واسع في تلك المدة، وقابلت عدداً كبيراً من الوفود، ودارت مناقشات بينها وبين الكثير منهم، وتلقت مايزيد على ١٨٠٠ عريضة، وقدم لها المؤتمر السوري مذكرة تضمنت المقررات التي أصدرها في اجتماعه السابق الذي وضع ميثاق الاستقلال، ويعد ذلك كله أجرت اللجنة استفتاء ورفعت تقريراً إلى الرئيس ولسن الذي أرسل نسخاً منه إلى حكومات الحلفاء.

كان التقرير إلى حد كبير موضوعياً، متجرداً، وجاءت معظم بنوده في مصلحة السكان مرحلياً وأبرزها، تكوين اتحاد من لبنان، وسوريا، وفلسطين، وشرق الأردن تتولى زعامته إحدى هذه الدول، وأن تكون الوصاية على هذا الاتحاد إلى دولة يرغبها السكان، ويفضلون أمريكا أو بريطانيا. وأشارت اللجنة إلى الأطماع الصهيونية وحذرت من قيام دولة يهودية، كما اقترحت الحد من الهجرة اليهودية، ومع ذلك فقد أهمل الحلفاء هذا التقرير ولم يعملوا به، بل ولم يطلع عليه القادة.

وكانت فرنسا قد خشيت أن يعمل الحلفاء بتقرير اللجنة ويبعدها عن سوريا،

فشنت صحفها حملة على فيصل وحكومته، ونشرت في لبنان دعايةً واسعةً للانفصال عن سوريا وقبول الانتداب الفرنسي عن أعوانها من النصارى، ودفعت إدارة لبنان ليرفع قراراً إلى مؤتمر الصلح بذلك. كما قامت في فرنسا نفسها حملة من الاتهامات ضد بريطانيا يقودها عدد من الكتاب والسياسيين أبناء المدرسة الاستعمارية. وكان موطن الهجوم على بريطانيا أنها حاولت التخلي عن الالتزامات التي يفرضها عليها اتفاق سايكس - بيكو متذرعاً بمختلف الوسائل كتأكيد فيصل، وتشجيع العرب على مقاومة حقوق فرنسا في سوريا. وحقيقة الأمر أن بريطانيا كانت تهدف إلى إبعاد فرنسا من المنطقة، وإبقائها تحت حكم فيصل الذي سيكون تابعا ومؤيداً لبريطانيا حسب التفاهم بين الطرفين.

ولم يكن من سبيل لإرضاء فرنسا إلا حصولها على حصتها من سوريا، وهي المنطقة التي حددها لها اتفاق سايكس بيكو. فقدم لويد جورج (رئيس الوزارة البريطانية) إلى كليمانصو (رئيس الوزارة الفرنسية) اقتراحاً بسحب القوات الانكليزية من المنطقة الغربية «الزرقاء»، لتحل محلها كتائب فرنسية، أما المناطق الداخلية، بدءاً من العقبة وعلان حتى حلب، فتبقى في أيدي القوات العربية، مع بقاء القوات الانكليزية في فلسطين وتخلي فرنسا عن الموصل.

وافق كليمانصو مبدئياً على هذا الاقتراح، شريطة ألا تؤثر هذه الموافقة في التسوية لشؤون الانتداب وتقرير الحدود، وكان كليمانصو يعني بذلك أن الحكومة الفرنسية ترغب في مد نفوذها على سوريا الداخلية في النهاية، وأنها لا ترضى أن تكون خارجة عن السيطرة الفرنسية، وقد أقر مجلس الحلفاء الأعلى في باريس هذا الاتفاق (٢٠ ذي الحجة ١٣٣٧ هـ (١٩١٩ م) المعروف باتفاق لويد جورج - كليمانصو.

أبرق لويد جورج إلى فيصل يدعو إلى أوروبا لبحث القضية العربية، فوصل فيصل إلى لندن، واتصل برئيس الوزارة البريطانية واطلع منه على ماجرى في باريس، فاعترض فيصل وقدم احتجاجاً رسمياً بصورة مذكرة، أبان فيها أنه حين سحب جيوشه بعد الهدنة بقليل إلى داخل سوريا، فإنه لم يفعل ذلك إلا بناء على تأكيد صريح من الجنرال اللبني بأنها خطة حربية، وبأن الحاميات الانكليزية ستظل في البلاد حتى تتم التسوية النهائية في مؤتمر الصلح. فاتفق لويد جورج

- كليمانصو إنما هو نتيجة طبيعية لاتفاق سايكس - بيكو الذي لم يكن العرب طرفا فيه .

والتمس فيصل عقد مؤتمر من الدول الثلاث (بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة) لبحث في مستقبل البلاد العربية [بلاد الشام] على أساس العهود التي قطعها الحلفاء والمبادئ التي أعلنها، ولكن احتجاج فيصل واقتراحه كانا عديمي الجدوى، على الرغم من اقتناع بريطانيا بأن القضية التي عرضها فيصل في المذكرة لاتقبل جدلا. وقد أوقع بريطانيا في الحيرة اعتقادها الراسخ أن غرض الفرنسيين، في النهاية احتلال سوريا الداخلية، لذلك ضغطت على فيصل ليدخل في مفاوضات مباشرة مع كليمانصو، أملا في إنقاذها من التزاماتها المعقدة والمتناقضة، أمام العرب والفرنسيين على السواء. فذهب فيصل إلى باريس. ووقع مع كليمانصو اتفاقاً تضمن مايلي:

التزام فرنسا بمعونة سوريا وضمان استقلالها، والتزام فيصل بأن يطلب من فرنسا الخبراء والمستشارين والفنيين لتنظيم الإدارة المدنية والعسكرية، وفرنسا حق الأولوية بالمشروعات، وحق التمثيل السياسي في الخارج لمصالح سوريا، كما يمثل سوريا في باريس مندوب سياسي، وتحترم سوريا احتلال فرنسا للبنان وسائر المناطق الساحلية شمالا حتى اسكندرونة، وأخيرا ينشر فيصل دستورا يضمن حقوق السكان وحريةهم. وهو بهذا الاتفاق قد وافق على اقتطاع الساحل الشمالي كله لفرنسا، واقتطاع الساحل الجنوبي والقدس لانكلترا.

والواقع أن فيصلا قد عقد هذا الاتفاق لقناعته بأن فرنسا المنتصرة غير مستعدة لقبول تنازلات أكثر، وشعوره كذلك بأن انكلترا قد تخلت عنه، والملاحظ أن هذا الاتفاق يجسد اتفاقية سايكس بيكو فيما يتعلق بالشام.

وصلت أخبار الاتفاق إلى البلدان العربية وفيصل لايزال في باريس، وكان الدكتور أحمد قدرى أمين سر فيصل، قد عاد من باريس، وتخلّى عن فيصل لتساهله في القضية الوطنية أمام الفرنسيين، فاتصل بالأحزاب الوطنية، وكان من زعمائها، وأخبرها بالاتفاق الذي وقعه فيصل مع كليمانصو. كما شكّا فيصلا إلى أبيه، فأرسل أبوه يحذره ويأمره بالعودة وأبرق اليه أخوه زيد (نابنه في حكومة دمشق)، يخبره أن النقمة الشعبية على الاتفاق قد اجتاحت مدن الشام، وأنه

يخشى أن تتحول تلك النقمة إلى ثورة عامة، وناشده أن يرفض أي مشروع لا يحقق رغبات الشعب.

وكان الفرنسيون قد أنزلوا العلم العربي في ما أسموه لبنان، ومهدوا لحكمه لمصلحتهم، وأخذوا يجاربون الحكم العربي في ما أسموه سوريا، ويدفعون الأموال للزعماء وللصحفيين للعمل ضد فيصل، تمهيدا لاسقاط حكمه والقضاء على استقلال سوريا واحتلالها.

وأدرك الشعب في سوريا نيات الفرنسيين، وأبقن أن إخراجهم من الساحل لن يتم بالسياسة، وأنه لا بد من استعمال السلاح، فبدأت قوات من الثوار تهاجم مراكز الفرنسيين في اللاذقية، وهي الثورات الأولى على الفرنسيين.

وفي ذلك الجو الثائر المكفهر، وصل فيصل إلى بيروت فدمشق، فاستقبل في دمشق بفتور ظاهر، ولمس خيبة أمل الشعب في اتفاهه مع كليانصو. وكانت المظاهرات المنادية بالوحدة والاستقلال تمثل الاستنكار الذي عبر عنه الزعماء بصورة مادية مجسمة. وحاول إقناعهم بالموافقة على عودته إلى باريس بصحبة وفد منهم، فكان جوابهم المتكرر: لا، لأن محادثات باريس تهدف إلى تجزئة سوريا [بلاد الشام] واحتلال قوات أجنبية لأجزاء منها، وعليه فانها لا تصلح أساسا للمباحثات. وعبثا حاول إقناعهم بأن اتفاق باريس لم يكن نهائيا، وأنه عندما وافق عليه فإنها أذعن للأمر المحتوم.

وكانت الأنباء قد وصلت إلى دمشق عن انعقاد المجلس الأعلى للحلفاء، لبحث مصير البلاد السورية الطبيعية [سورية، لبنان، وفلسطين، والأردن]، إلى جانب عدد من المشكلات التي لم يتوصل مندوبو الدول إلى حل لها، ووصلت إلى فيصل دعوة من الحكومة البريطانية، ليذهب إلى المؤتمر، بصفة شخصية ويعرض قضية بلاده. وقصد من «العودة الشخصية» إقصاء الحكومة السورية الوطنية عن المؤتمر. فقرر فيصل العودة إلى باريس لعله ينجح فيما عجز عنه من قبل. إلا أن زعماء الحركة الوطنية خافوا أن يتنازل عن مبدأي الوحدة والاستقلال. فأرادوا إحراجه وتقييده من جهة أخرى فقرررو دعوة المؤتمر السوري العام إلى الانعقاد.

اجتمع المؤتمر في ٢٧ جمادى الآخرة ١٣٣٨ هـ (١٩٢٠ م)، وقرر إعلان استقلال سوريا بحدودها الطبيعية (أي سوريا ولبنان وفلسطين والأردن) دولة ذات سيادة و ملكية دستورية على رأسه الأمير فيصل. كما انعقد في اليوم نفسه في دمشق، مؤتمر عراقي اتصل بالمؤتمر السوري وقرر إعلان استقلال العراق، واختيار أحد أبناء الحسين الأول ملكا عليه (المقصود عبدالله)، وتأييد استقلال سوريا، والاتحاد معها سياسيا واقتصاديا. وجرى في اليوم التالي حفلة مبايعة فيصل بالملكية، فاحتشد الشعب في ساحة الشهداء، وتلى عليه قرار المؤتمر السوري من شرفة البلدية المطلة على الساحة. وألفت أول وزارة دستورية برئاسة رضا باشا الركابي، ومن أعضائها فارس الخوري، وساطع الحصري. وتضمن قرار المؤتمر السوري بنداً خاصاً بمنح لبنان الحكم الذاتي داخل إطار الوحدة السورية، وبنداً خاصاً باستقلال العراق وإقامة اتحاد سياسي واقتصادي بينه وبين سوريا. كما أصدر المؤتمر بياناً تاريخياً يندد فيه بالمؤتمرات الأوروبية والصهيونية، ويفضح أساليبها ومخططاتها، وعدّ المؤتمر هذه القرارات دستوراً للدولة فأقسم فيصل له يمين الولاء، وبذلك أصبح مقيداً بدستور خلافاً لما كان عليه من قبل.

قوبلت مقررات المؤتمر السوري بحماسة عظيمة في البلدان العربية جميعها وبسخطٍ شديد في دوائر الحلفاء، لأنهم عدوها تمرداً على القيادة البريطانية العليا واستباقاً لمقررات مؤتمر الصلح وخروجاً على مصالحاته. حتى أن اللورد كيرزون وزير الخارجية الانكليزية، احتج على ذلك ببرقية شديدة اللهجة جاء فيها: «إن بريطانيا لاتسمح لأية هيئة في دمشق بحق التكلم عن فلسطين أو العراق» واشتد النزاع بين المملكة السورية المستقلة وبين الحلفاء الذين لم يعترفوا بفيصل ملكاً، بل استمروا يعدونه أميراً هاشمياً واشتد الخلاف كذلك من جهة أخرى، بين الحكومة العربية السورية في سوريا وبين فرنسا حول قضيتين:

أولاهما: تأسيس بنك سوريا ولبنان الفرنسي، وإصداره أوراقاً نقدية إجبارية رفضت الحكومة السورية قبولها.

وثانيهما: عدم سماح الحكومة السورية للجيش الفرنسي بالمرور ضمن سوريا الداخلية للوصول إلى تركيا، ومحاربة الأتراك الذين أخذوا يهاجمون القوات الفرنسية المرابطة على الحدود السورية التركية.

وإزاء ذلك، أسرع مجلس الحلفاء الأعلى إلى الانعقاد في «سان ريمو» بإيطاليا، وقرر هذا المؤتمر في رجب من عام ١٣٣٨ هـ (١٩٢٠ م) وضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي ووضع العراق وشرق الأردن وفلسطين تحت الانتداب الانكليزي مع الالتزام بتنفيذ وعد بلفور في فلسطين. وتخلي فرنسا عن الموصل وإلحاقها بالعراق لقاء حصبة لفرنسا من نفط الموصل، وكان المفروض أن يكون الانتداب من نوع (أ) بحسب المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم، إذ تعد بموجبها البلاد التي يقع عليها الانتداب بلاداً مستقلة تتمتع بسيادة داخلية وخارجية، وأن لاتتعدى صلاحيات الدولة المنتدبة النصح والإرشاد، غير أن فرنسا وانكلترا ظلتا تعملان لدى عصبة الأمم حتى استطاعتا أخذ موافقة العصبة على صكوك الانتداب التي أصبحت بموجبها فرنسا وانكلترا وصييتين على هذه البلاد لامتدبتين عليها.

أثارت هذه المقررات في البلاد مشاعر السخط والاستياء لدول الغرب، لتتكربها لأهداف الشعب الممثلة في الاستقلال والوحدة. فعمت البلاد نقمة عامة على الدول الاستعمارية، وقامت مظاهرات صاحبة ندوت بالاستعمار، وغدده بأمانى السكان وأهدافهم، واستقالت الوزارة الأولى، وتألقت وزارة دفاعية عسكرية برئاسة هاشم الأتاسي، ومن أعضائها عبدالرحمن شهبندر، ويوسف العظمة وزير الدفاع، بهدف منع تلك المقررات بالقوة. وسارعت الوزارة إلى اتخاذ التدابير الدفاعية الفعالة، وأعلنت الجندية الإجبارية، وشجعت الثوار على الفرنسيين في المنطقة الساحلية المحتلة

عزم فيصل على السفر إلى أوروبا رداً على التحديات. وكان الجنرال غورو قد أصبح قائداً مفوضاً سامياً لفرنسا في سوريا ولبنان، فاستقدم قوات فرنسية جديدة بلغت مائة ألف، للقضاء على استقلال سوريا قبل أن يشتد عودها. وأبلغ غورو فيصلاً ضرورة التريث في السفر قائلاً: «لدينا مطالب سنقدمها بعد عدة أيام، ولا يمكننا أن نسمح للأمير بالسفر إلى أوروبا ما لم يلب هذه المطالب. وإذا سافر عن طريق آخر، فإن فرنسا ستمتنع بصورة قطعية عن الاعتراف به، ومفاوضته بأي شكل كان».

كان فيصل نهباً موزعابين رسالة الغطرسة التي بعث بها الجنرال غورو وبين

مشاعر السخط عند المواطنين، وعلى الرغم من أن مقررات مؤتمر سان ريمو قد هزت ثقته بالحلفاء، فإنه لم يفقد أمله فيهم عن طريق مؤتمر تعقده بريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة. ولكن الجنرال غورو أرسل إليه في ٢٨ شوال ١٣٣٨ هـ (١٩٢٠ م) إنذاره المعروف، وفيه خمسة شروط، إن لم يستجب إليها خلال أربعة أيام، فإن الحكومة الفرنسية ستكون حرة التصرف في العمل وفق مآثره مناسباً وبحقق مصالحها. وهذه هي شروط الإنذار:

- ١ - تسليم سكة حديد رباق - حلب إلى السلطة العسكرية الفرنسية.
- ٢ - إلغاء الجندية الإجبارية وتسريح الجيش.
- ٣ - قبول الانتداب الفرنسي قبولا غير مشروط.
- ٤ - قبول العملة التي أصدرتها الإدارة الفرنسية.
- ٥ - معاقبة الثائرين على فرنسا والذين قاموا ضدها بأعمال عدائية.

أثار هذا الإنذار الجماهير الشعبية وعدته ذروة الاستخفاف بكرامة البلاد فرفضه المؤتمر السوري وقرر المجابهة والدفاع عسكرياً عن البلاد، وعهد بالمهمة إلى يوسف العظمة وزير الحربية. وكان فيصل قد استشار «النبى» فنصحته بالاستسلام، وأرسل إليه اللورد «كرزون» وزير الخارجية الانكليزي، برقية تحمل النصيحة نفسها. فاجتمعت الوزارة السورية وقررت قبول الإنذار، وأبلغت المعتمد الفرنسي بدمشق ذلك القبول، فأبرق به إلى غورو الذي طلب تأييداً خطياً لقرار الوزارة.

ومع ذلك، فقد بدأت الحكومة بتنفيذ شروط الإنذار مخالفة قرار المؤتمر السوري، فسرحت الجيش، وألغت التجنيد الإجباري، وأجلت المؤتمر السوري لمدة شهرين، وأجابت خطياً بقبول الإنذار في وقت بلغت فيه المظاهرات الشعبية ذروتها وهي تطالب بحمل السلاح والدفاع عن البلاد.

احتج الجنرال غورو بأن جواب الوزارة الخطي قد تأخر وصوله نصف ساعة عن صدور الأوامر بزحف الجيش الفرنسي على دمشق وعلمت دمشق بتقدم جيش فرنسا إليها لاحتلالها دون أن يكون لديها قوات تدافع وتحمي البلاد، بسبب تسريح الجيش السوري، فثار الشعب واضطرب الملك وحكومته، وسارع يوسف العظمة إلى تجهيز قواتٍ للدفاع عن دمشق، وتوقفت عمليات التسريح التي كانت

جارية، وأذاع الملك فيصل بيانا يدعو فيه الشعب لصد الغزاة. فتقدم قرابة ثلاثة آلاف متطوع لشد أزر يوسف العظمة وتجمعوا في ميسلون. وعندما جرت المعركة كان فيها ستون جندياً نظامياً فقط، أما بقية المحاربين فكانوا من المتطوعين الذين قدمتهم الأحزاب الوطنية، ومن جماهير الشعب المتحمس لصد العدوان دون نظام، وبأسلحة قد لا تتفق مع الذخيرة الموجودة. وفي صباح السبت ٨ ذي القعدة ١٣٣٨ هـ (١٩٢٠ م)، التقى الفريقان في ربي ميسلون، وفي خلال ساعات، حصدت مدافع الفرنسيين وطائراتهم الجنود والمجاهدين السوريين، وسقط يوسف العظمة صريعاً إذ لم تنجح التمثيلية الحكومية التي أسرع لإحباطك آخر فصولها رصاص المقاتلين وقد اختلط الأمر. وفي اليوم التالي دخل الفرنسيون دمشق، وقلوب المواطنين تمتلئ بالحقد والألم. وهكذا زالت في ساعات الدولة التي عاشت أقل من سنتين.

أصدر الجنرال غورو أمره إلى الملك فيصل بمغادرة البلاد، فاحتج فيصل وأبرق بذلك إلى الدولة الخليفة بريطانيا ثم ذهب إلى درعا، والتف حوله الناس وتأملوا أن يتوجه إلى إقليم عجلون بشرق الأردن ليقود من هناك الحركة الوطنية ضد الفرنسيين، فأنذره الفرنسيون بمغادرة المنطقة أو قصفها إلى أوروبا في ١٠ ذي القعدة ١٣٣٨ هـ (١٩٢٠ م).

وبعد دخول القوات الفرنسية إلى دمشق، توجه الجنرال غورو إلى ضريح صلاح الدين الأيوبي وخطب أمامه قائلاً «هانحن عدنا يا صلاح الدين». وكان بذلك يرد على قول صلاح الدين للصليبيين: «إنكم خرجتم من الشرق ولن تعودوا إليه». قد سبق للجنرال اللنبي هو الآخر، أن قال مثل هذا القول عندما دخل مدينة القدس: «الآن انتهت الحروب الصليبية». وهكذا يتبين لنا أن القوى الاستعمارية كانت تقوم بدورها في محاربة العالم الإسلامي وبسط سيطرتها عليه بروح صليبية، ولكن باسم جديد هو الاستعمار أو الانتداب والوصاية. ومن المؤسف أن بعض القادة انجرفوا في تيار الاستعمار وساندوه واعتمدوا عليه حتى آخر لحظة بل ربطوا مصيرهم به ليحصلوا على الحكم أو ليبقى لهم.

ومهما يكن من أمر، فإن الظروف التي رافقت الحكم الوطني كانت ظروفاً صعبة حملت معها كل ألوان الغدر والتآمر الأجنبي على البلاد. لقد حقق الشعب

استقلاله بجهوده وتمتع بالاستقلال في غمرة من حماسة الجماهير وأفراحهم الوطنية، ومارس حق السيادة على أراضيه وعلى الرغم من قصر مدة الحكم الوطني، وافتقار المسؤولين إلى الخبرة في الإدارة والتنظيم، إلا أن هذا الحكم حقق بعض المنجزات العامة في ميدان التجربة والتاريخ.

الحكم الفرنسي والثورات الوطنية ١٩٣٧؟ - ١٩٣٦هـ - ١٩١٩م - ١٩٤٦م:

بدخول الجيوش الفرنسية إلى سوريا، قضى على سيادة الدولة المستقلة وعلى مظاهر الحكم الوطني بها. فقد أنزل الفرنسيون العلم العربي، ورفعوا مكانه العلم الفرنسي، وفرضوا الحكم العسكري على البلاد، وتم إعدام جماعة من الوطنيين، وقامت السلطات الفرنسية بنزع السلاح من بقايا الجيش العربي وتسليم معداته إلى الجيش الفرنسي، كما طلبوا تسليم المدنيين الثوار، ونزع سلاح الأهالي، وفرضوا على كل مدينة أن تقدم كمية من الأسلحة، فعلى دمشق وحدها فرضوا عشرة آلاف بندقية، وفرضوا جزية مقدارها ١٠ ملايين فرنك، (٢٠٠ ألف ليرة) وألغوا جميع القوانين التي صدرت في العهد الوطني.

نفذت فرنسا وصايتها على سوريا قبل صدور صك الانتداب بستتين: فألغت صلاحيات الحكومة السورية، وسيطرت على الجيش، والأمن العام، والجمارك والشركات، وخط حديد الحجاز، وحكمت بالتشريع (غير الديني) واخضعت الأوقاف لسلطتها المباشرة، وفرضت اللغة والثقافة الفرنسية في الإدارات والمحاكم وأهملت شأن اللغة العربية، وعملت على إثارة التفرقة العنصرية بين الطوائف الدينية، والمجموعات العنصرية، وتشجيع الخلافات المذهبية بين السكان واستغلالها، وتجنيد بعضها ضد بعض، كما عملت على ربط الاقتصاد السوري بالاقتصاد الفرنسي، وربط العملة السورية بالعملة الفرنسية، إضافة إلى استخدام جميع وسائل القمع والإرهاب، والسجن، والنفي، والتعذيب، وتدمير القرى لمنع كل حركة مقاومة تقوم في البلاد. ورسخت فكرة التجزئة تحت اسم الوطنية، والحماسة لها، والعاطفة، فقبل العامة لجهلهم هذا فحلت فكرة «السورية» محل الإسلام، وغدت «السورية» فكرة وكانها تختلف عن بقية بلاد الشام. وأعلنت كذلك تجزئة سوريا ولبنان إلى دولتين منفصلتين، وقسمت سوريا إلى أربع

محافظات أو دول: دمشق، حلب، العلويين، جبل الدروز، ووضعت للواء الاسكندرونة نظاماً خاصاً، وأنشأت دولة لبنان الكبير في مطلع عام ١٣٣٩ هـ بعد أن ضمت إليه بيروت، وصور، وصيدا، وطرابلس ثم ألحقوا به بعلبك، والبقاع، وراشيا، وحاصبيا، وقسا من عكا وقسا من حصن الأكراد بعد فصلهما عن سوريا. وقد جرى ذلك على الرغم من المؤتمرات الكثيرة التي عقدت لهذه الغاية.

وحكم البلاد المفوض السامي حكماً مطلقاً ففرض الأحكام العرفية التي ظلت سارية إلى عام ١٣٤٤ هـ (١٩٢٦ م)، واحتل الفرنسيون الإدارات والوظائف، وأثاروا النعرات الإقليمية، والطائفية، وخنقوا الحريات، وضيّقوا على الرجال الأحرار فزجوا بهم في السجون، ولاقوا صنوف التعذيب، وتأخرت الحالة الاقتصادية بسبب التجزئة وماتبها من حدود وجمارك وضرائب، وحرورت الصناعات الوطنية، بينما شجعت فرنسا صناعاتها ومنتجاتها.

لم يستسلم الشعب العربي في سوريا لهذه التدابير، فقامت هنا وهناك بعض الحركات المسلحة إيذاناً بذلك الرفض، وتعبيراً عن سخط الشعب على السياسة الفرنسية العاشمة، وكانت انكلترا تغذى هذه الحركات نتيجة التنافس بين الدولتين، والهجوم الذي لقيته انكلترا من فرنسا بسبب المراوغة الانكليزية في المفاوضات أو المرونة والظهور بمظهر اللين والتفهم للواقع. فقامت ثورة حوران في مطلع عام ١٣٣٩ هـ (١٩٢٠ م) والتي قامت بقتل بعض الجنود الفرنسيين مع بعض الوزراء السوريين [الدروبي واليوسف] الذين قدموا لإقناعهم بقبول الانتداب الفرنسي، وعطلوا السكة الحديدية، وقطعوا المواصلات الهاتفية، فأرسلت فرنسا حملة عسكرية استطاعت أن تخمد الثورة بالقوة وبعد أن دمرت القرى بالطائرات. وتلا ذلك حادثة القنيطرة ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م) والتي هاجم الثوار فيها الجنرال غورو وحقي العظم حاكم دمشق وأصابوهما بجراح، فأرسل الفرنسيون حملة دمرت عدة قرى. كما قامت ثورة أخرى بقيادة الشيخ صالح العلي ١٣٣٨ - ١٣٤٠ هـ (١٩١٩-١٩٢١ م) في جبل العلويين، وكبدت الفرنسيين خسائر فادحة ولم تستطع فرنسا تصفية الثورة إلا بعد أن حشدت قوات كبيرة ضدها، وكانت هذه الثورة قد قامت منذ أن احتل الفرنسيون الساحل، وبرز

الشيخ صالح العلي إثرها وارتفع اسمه لغاية أَرادها الطرفان. وفي الوقت نفسه قامت ثورة أخرى في جبل الزاوية وأطرافه 'بزعمته إبراهيم هنانو الذي عرف بالتمرد على السلطة من قبل، واتصل بالشيخ صالح العلي وشجعه على المثابرة في ثورته، وأخيراً عززت فرنسا قواتها، وحاصرته فانسحب إلى محص ومنها إلى عمان فالقدس حيث السيطرة الانكليزية. وقامت حركات أخرى في الفرات، وحماة، ومعرّة النعمان، وغيرها وجرت اضطرابات في دمشق عندما زارها المستر كراين Crane (رئيس لجنة الاستفتاء الأمريكية) في رمضان عام ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢ م)، فتظاهر الشعب السوري، وخطبوا أمامه منددين بالسياسة الفرنسية، ومنادين بالحرية والاستقلال. فقبضت السلطات الفرنسية على بعض الوطنيين (من بينهم عبدالرحمن الشهبندر)، وسجنت بعضهم، ونفت آخرين إلى جزيرة أرواد، وأضربت دمشق عدة أيام، وأيدتها المدن السورية الأخرى بالمظاهرات، فأعلنت الأحكام العرفية، وسقط عدد من القتلى، واشتركت نساء دمشق في هذه المظاهرات، وهاجمن المصفحات، وهتفن بالاستقلال والحرية.

ونظراً لمقاومة الشعب السوري لسياسة الانتداب الفرنسي والتجزئة، صدر في شوال ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢ م) قرار بإنشاء اتحاد بين دمشق، وحلب، واللاذقية، ولكن بقيت الحكومات الثلاث منفصلة في شؤونها الداخلية جميعها. فاحتج الوطنيون إلى عصبة الأمم يستنكرون أساليب الحكم الفرنسي الذي لا يتقيد حتى بنظام الانتداب، حيثئذ قرر غورو إنشاء مجلس تمثيلي لكل دولة، فقاطعت دمشق انتخاب مجلسها، وأضربت عشرة أيام، فعين المفوض السامي أعضاءه تعييناً. واستدعت فرنسا غورو، وبعثت بالجنرال «ويغان» مفوضاً سامياً جديداً، فأعلن عن تأليف «دولة سوريا» من دمشق، وحلب وعهد برئاستها إلى صبحي بركات.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات، فإن الشعب السوري لم يستسلم ولم يستكن، بل واصل ثوراته ضد الفرنسيين وتابع مسيرة كفاحه ونضاله بعد الثورات التي أشرنا إليها والتي مهدت للثورة السورية الكبرى ١٣٤٤ - ١٣٤٦ هـ (١٩٢٥-١٩٢٧ م) التي استمرت سنتين، وشملت مناطق كثيرة من سورية، وقد حدثت هذه الثورة بعد أن تراجعت فرنسا عن قرارها الذي يقضي بأن يكون حاكم الجبل درزيا، فعينت حاكماً فرنسياً لجبل العرب والذي أساء معاملة سكان

الجبل، الذين رفضوا قبول الأوامر وعدّوها مهينة لهم، وقرروا مقابلة الجنرال «سراى» خليفة ويغان لتنفيذ الاتفاق السابق أو تبديل الضابط الفرنسي كارتيه) حاكم الجبل. فلم يحسن سراى استقبالهم وواجههم بعنف ورفض مطالبهم، فاتصلوا به مرة أخرى في بيروت فأصر على رفضه وأمر بنفي بعض وجهائهم إلى تدمر والحسكة، فكانت الشرارة التي اندلعت منها نيران الثورة، وحرصت انكلترا أنصارها الدروز على هذه الثورة، وتعهدت بحماية كل من يلتجئ إليها في الأردن، وبالفعل كانت الأردن وجهة المنهزمين أو الفارين من وجه الحكم الفرنسي في سورية.

انطلقت شرارة الثورة من جبل العرب، واتجهت شمالاً وعمت سوريا غرباً حتى جبال لبنان، وشمالاً حتى حماه، وشرقاً حتى الجزيرة. وإذا كان السبب المباشر لهذه الثورة خلاف الدروز والفرنسيين حول تعيين حاكم الجبل، وتحريض الانكليز إلا أن الشيء الذي قاله قادة الثورة أن أهدافها الحقيقة كانت أبعد وأعمق بكثير، ومن هذه الأهداف: توحيد أجزاء سوريا الطبيعية وقيام دولة واحدة مستقلة، ووضع دستور للبلاد، وتأليف جيش وطني قوي يقوم بحماية الوطن والمطالبة بجلاء القوات الأجنبية عن البلاد.

وقد انضوى تحت لواء هذه الثورة الجمعيات العاملة في ذلك الوقت كجمعية العهد، وجمعية العربية الفتاة، وحزب الاستقلال، والعاملين في السياسة جميعهم، وأفراد الشعب، كما أيدها الكثير في العراق، ومصر. بقية أجزاء بلاد الشام (فلسطين ولبنان والأردن).

نشبت معارك ضارية في أماكن متعددة من البلاد كمعركة المزرعة في جبل الدروز، والمسيفرة في حوران، والمعارك التي حدثت في الغوطة، وانحصر نفوذ الفرنسيين في بعض أحياء دمشق فقط في حين تمردت الأحياء الأخرى وشاركت في الكفاح، فما كان من الفرنسيين إلا أن أصلوا مدينة دمشق ناراً حامية من مدافعهم وقنابلهم التي أحرقت البيوت بمن فيها دون سابق إنذار، وشهدت المدينة فظاعةً وقسوةً، وقصفت مرتين، ولعل اسم حي الحريقة في دمشق اليوم خير شاهد ودليل على تلك الوحشية، إذ استخدم الفرنسيون منتهى القسوة والوحشية لمجابهة الثورة، من إلقاء القنابل على المدن والقرى دون تمييز، إلى جموع

القرويين، وإبادتهم جماعات دون تحقيق أو محاكمة، إلى اقتلاع الأشجار، وقطع المياه عن الناس. وقد شهدت سوريا على يد القوات الفرنسية من الفظائع مالم تشهده من قبل.

أثارت أعمال القمع الفرنسية ضد السوريين استياءً ظاهرياً في العالم، وهزّت الضمير العالمي الحر، فانهالت على عصبة الأمم ولجنة الانتدابات الاحتجاجات عن فظائع الفرنسيين. فعملت فرنسا على تهدئة الخواطر، واستدعت المفوض السامي العسكري (سراي)، وعينت مكانه مفوضاً سامياً مدنياً هو «دوجوفنيل» أوكلت إليه أمر التفاوض مع الوطنيين وإنهاء الثورة. وقد وصل المفوض الجديد إلى سوريا والثورة في ذروتها، وقابل عدداً من الزعماء السوريين الذين قدّموا إليه مطالب الشعب لإنهاء الثورة وهي إعلان الاستقلال، والوحدة والجلاء. فدعا الشعب إلى انتخابات نيابية تنبثق عنها حكومة وطنية تفاوض فرنسا، ولكن الانتخابات قوطعت لتدخل الفرنسيين، وقامت المظاهرات والاضطرابات في المدن، وحاول دوجوفنيل إرضاء السكان، فألف حكومةً جديدةً دخل فيها بعض الوطنيين على أساس إنهاء الثورة وتحقيق الأمان الوطنية. ثم سافر إلى باريس ليحصل على موافقة حكومته على تحقيق برنامج، فأخفق واستقال.

أدرك الوطنيون سياسة فرنسا في الماطلة، لكسب الوقت وقمع الثورة، فاستقال الوزراء الوطنيون، فاعتقلتهم السلطات الفرنسية. وشددت ضرباتها على الثوار، فاحتلت السويداء وهاجمت مرارا حي الميدان أغنى أحياء دمشق فهدمته، وقضت على الحياة الاقتصادية، وضاعفت حملاتها على دمشق حتى قضت على الثورة بقسوة ووحشية.

بعد استقالة دوجوفنيل، عينت فرنسا «هنري بونسو» مفوضاً سامياً على سوريا ولبنان معاً، فأعلن عن إجراء انتخابات من أجل جمعية تأسيسية تضع دستوراً للبلاد، وألغى الأحكام العرفية، وأصدر عفواً عن بعض الوطنيين المبعدين، وعين حكومة مؤقتة برئاسة الشيخ تاج الدين الحسني للإشراف على الانتخابات، وقبل الوطنيون أن يشتركوا في تلك الانتخابات، وفازوا فيها.

وافتححت الجمعية التأسيسية أولى جلساتها في ١٩ ذي الحجة ١٣٤٦ هـ (١٩٢٨ م) برئاسة هاشم الأتاسي، وانتخب لجنة لإعداد الدستور برئاسة إبراهيم

هنان، فأتمت هذه اللجنة صياغته، فجاء مؤلفاً من (١١٥) مادة، تنص على أن سوريا وحدة لا تتجزأ، وأن نظام الحكم فيها جمهوري نيابي، وتتكون السلطة التشريعية فيها من مجلس واحد، والسلطة التنفيذية في يد رئيس الجمهورية، ويساعده مجلس الوزراء والوزارة مسؤولة أمام المجلس النيابي، ولكن فرنسا لم تقبل بهذه المواد. ووجه المفوض السامي إلى الجمعية التأسيسية كتاباً يطلب فيه إلغاء ست موادٍ من الدستور، وهي المواد المتعلقة بالوحدة السورية، والتمثيل الخارجي، وتنظيم الجيش، وسلطات رئيس الجمهورية، فرفضت الجمعية طلب المفوض السامي، فأصدر قراره بتعطيل الجمعية ثلاثة أشهر ثم تعطيلها إلى أجل غير مسمى. وفي الأيام الأخيرة من عام ١٣٤٨ هـ (١٩٣٠ م) أعلن بونسو عن دستورٍ جديد هو دستور الجمعية التأسيسية نفسه مع إضافة مادةٍ أخيرةٍ إليه، تنص على وقف تنفيذ المواد التي تمسّ صلاحيات الدولة المنتدبة والتزاماتها.

وقد قوبل نشر هذا الدستور بالاستنكار والاحتجاج، وأضربت البلاد إضراباً عاماً شاملاً، وقامت المظاهرات الصاخبة في كل مكان، وعقد الوطنيون اجتماعاً عاماً في حلب، قرروا فيه رفض الدستور الجديد، وأطلقوا على أنفسهم اسم «الكتلة الوطنية» التي تزعمت حركة المقاومة ضد الفرنسيين.

بقيت الأمور معلقة أربع سنوات مشحونة بالاضرابات والاحتجاجات والمقاومة حتى عام ١٣٥٠ هـ (١٩٣١ م) وبقي الشيخ تاج في الحكم، وأخيراً اضطر المفوض السامي إلى إقالة حكومة الشيخ تاج وتألّفت حكومة انتقالية برئاسة (سولوميك) مندوب المفوض السامي بدمشق للإشراف على الانتخابات حيث جرت الانتخابات، واجتمع المجلس النيابي ١٠ صفر ١٣٥١ هـ (١٩٣٢ م)، وانتخب محمد علي العابد رئيساً للجمهورية، وألّف حقي العظم الوزارة التي دخل فيها عضوان من الكتلة الوطنية لإجراء المفاوضات مع فرنسا، ثم استقالا بسبب مماطلة بونسو في حل القضية الوطنية.

عينت الحكومة الفرنسية (الكونت دومارتيل) مفوضاً سامياً جديداً، فقدّم مشروع معاهدةٍ لآتحقق آمال الشعب في الجلاء والوحدة. وعرضت هذه المعاهدة على المجلس النيابي لإقرارها، فرفضت في جلسةٍ صاخبةٍ وقد رفضها رئيس المجلس صبحى بركات أيضاً، كما رفضها أحد الوزراء، كما أريقت الدماء في

الشوارع بين المتظاهرين والجنود، وأقيل حقي العظم، وعين الشيخ تاج مرةً أخرى رئيساً للوزراء.

عادت الاضطرابات الدامية الى البلاد في عهد الشيخ تاج الذي عرف بسياسة اللين في عام ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦ م) انفجر بركان الاضطرابات والمظاهرات حتى شمل المدن جميعها، فقامت القوات الفرنسية باعتقال عدد من الزعماء الوطنيين (الكتلة الوطنية) وأغلقت مكاتب الكتلة، فأعلن الشعب الإضراب العام الذي شمل المدن السورية كلها، واستمر الإضراب مدة شهرين في دمشق، وعرف باضراب الستين يوماً، وحوالي شهر ونصف في معظم المدن.

واضطرت السلطات الفرنسية إلى عزل الشيخ تاج، وأعلنت عن استعدادها لإطلاق سراح المعتقلين، وإصدار عفوٍ عامٍ إذا قبل الوطنيون إنهاء الإضراب، والدخول في مفاوضات لعقد معاهدة على أساس الاعتراف باستقلال سوريا ووحدتها. وبناءً على ذلك انتهى الإضراب، وتقرر إرسال وفد سوري - برئاسة هاشم الأتاسي وعضوية فارس الخوري، وجميل مردم، وسعد الله الجابري، ومصطفى الشهابي وغيرهم - إلى باريس ليفاوض حكومتها على عقد معاهدة تكون على غرار معاهدة العراق. وأدت تلك المفاوضات التي تعثرت فاستمرت ستة أشهر - بسبب إجراء انتخابات نيابية في فرنسا وفوز الجبهة الشعبية والاشتراكيين الفرنسيين - إلى عقد المعاهدة بين البلدين والتي تنص على اعتراف فرنسا باستقلال سوريا، وتشاورهما في الشؤون الخارجية، ومدة المعاهدة ٢٥ سنة، ومنح قواعد عسكرية خلال مدة التحالف، وحددت مدة الانتقال بثلاث سنوات توضع المعاهدة في نهايتها موضع التنفيذ.

استقبل الشعب السوري المعاهدة بالرضا لا باعتبارها تمثل أمانى الشعب، ولكن لأنها أول اعترافٍ رسمي فرنسي باستقلال سوريا وسيادتها ووحدتها. وأعلن المفوض السامي ضم مقاطعتي اللاذقية وجبل الدروز إلى سوريا، ودُعي الشعب لانتخاب مجلس نيابي جديد فاز معظم أعضائه من الكتلة الوطنية، وقام المجلس الجديد بانتخاب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية بعد استقالة محمد علي العابد، وتألقت وزارة جديدة برئاسة جميل مردم، وضمت شكري القوتلي، وسعد الله الجابري، وعبدالرحمن الكيالي، وقدمت هذه الوزارة المعاهدة للمجلس النيابي

فصدق عليها. وأخذت الوزارة الوطنية تتابع مفاوضاتها لتتسلم سلطاتها من الفرنسيين تنفيذاً للمعاهدة، وشرعت في تعيين المحافظين وموظفي السلك السياسي، ومارست حقوق السيادة. ولكن المجلس النيابي الفرنسي الذي يضم أكثرية اشتراكية لم يصدق على المعاهدة، وأخذت فرنسا تماطل وتسوف كعادتها، وتشير الصعاب والعقبات في وجه الحكومة الجديدة، وذلك عن طريق رفض الموظفين الفرنسيين تسليم سلطاتهم إلى الحكومة الوطنية، وكذلك عن طريق إثارة الحركات الإقليمية، والطائفية في اللاذقية، وجبل الدروز. وفي غمرة هذه الأحداث قامت فرنسا بضرب الحكم الوطني ضربة قاضية في لواء الاسكندرونة.

استغلت تركيا الأوضاع الدولية، واحتجت على معاهدة ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦ م) بحجة أنها أعلنت توحيد البلاد، فوجدت فرنسا الفرصة سانحة للاستغلال بهدف زعزعة الحكم الوطني فدخلت مع تركيا في مفاوضات بشأن لواء الاسكندرونة - الذي وعدت فرنسا تركيا بشأنه عام ١٣٤٠ هـ (١٩٢١ م) بعدم دمج مع سوريا - فوافقت فرنسا وكذلك بريطانيا على سلخ الاسكندرونة من سوريا وإعطائها لتركيا مقابل وقوف تركيا إلى جانب الحلفاء في الحرب المتوقعة إذ كانت أوروبا مشحونة، وسحب الحرب تؤذن بالانفجار لأهميتها الاستراتيجية، وأرادت الدولتان إخراج الموضوع بشكل شرعي فقررتا إجراء استفتاء شعبي. ولكن فرنسا أعلنت أنه كان لصالح تركيا ودعتها لتسلم اللواء مخالفة بذلك صك الانتداب نفسه. ودخلت الجيوش التركية إلى الاسكندرونة في ربيع الثاني قبيل ثلاثة أشهر فقط من اندلاع الحرب العالمية الثانية. وكانت الحكومة الفرنسية قد سحبت المقيم الفرنسي (دومار تيل) وعينت بدلا منه (غبريل بيو)، فأعلن أن حكومته عدلت عن سياسة المعاهدة وعادت إلى سياسة الانتداب، عندئذ استقالت الوزارة الوطنية واستقال رئيس الجمهورية، وعادت الاضطرابات إلى البلاد، وسادها جو من الإرهاب وخنق الحريات. وفي هذه المدة اندلعت نيران الحرب العالمية الثانية.

وعندما قامت الحرب العالمية الثانية، كانت البلاد العربية معظمها خاضع للحلفاء، وكان الشعب العربي ناقماً على الاستعمار وأعوانه، ومتعاطفاً مع دول المحور، ويود أن تنتصر إذ وعدته بالاستقلال، ليستطيع القضاء على الاستعمار والصهيونية، مع العلم أن إيطاليا إحدى هذه الدول كانت تستعمر ليبيا وإريتريا

وجزءاً من الصومال.

وخلال الحرب العالمية الثانية هاجم الألمان فرنسا هجوماً ساحقاً حطم قواتها وأجبرها على الاستسلام بعد ثلاثة أسابيع من بدء المعارك، فدخلت الجيوش الألمانية باريس ربيع الثاني ١٣٥٩ هـ (١٩٤٠ م) وألف المارشال (بيتان) حكومة فيشي الموالية للألمان، ووقع الهدنة معهم ومع الطليان غير أن بعض الضباط رفضوا مهادنة الألمان، وألقوا حكومة فرنسا الحرة في لندن برئاسة الجنرال ديغول. وخضعت مستعمرات فرنسا لحكومة فيشي الموالية للألمان والتي طبقت شروط الهدنة على سوريا ولبنان، وعينت الحكومة الفرنسية الجديدة مقيماً عاماً في سوريا هو (الجنرال دانتن) وطالبه الشعب بالاستقلال فرفض. واستغلت دول المحور (ألمانيا وإيطاليا) هزيمة فرنسا لتمد نفوذها إلى الشرق فاستخدمت المطارات السورية، وأثار ذلك مخاوف بريطانيا وحلفائها سيما بعد قيام ثورة الكيلاني في العراق، فقررت انتزاع سوريا من أيدي حكومة فيشي الموالية للألمان، واتفقت بريطانيا مع ديغول زعيم الفرنسيين الأحرار على احتلال سوريا، وتم ذلك بالفعل في صيف عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م) عندما احتلت القوات الانجليزية والفرنسية الحرة سوريا دون مقاومة تذكر، وأذاعت حكومة فرنسا الحرة على لسان الجنرال (كاترو) باسم الجنرال ديغول بياناً وعد فيه السوريين واللبنانيين بالاستقلال وكان هدف الحلفاء من وراء هذا البيان هو جذب السكان ليقفوا إلى جانبهم أثناء زحفهم لاحتلال البلاد.

وقد علق الوطنيون على هذه الأحداث الآمال، ولكن كاترو أبطأ في تحقيق وعده، غير أن الضغط الشعبي اضطره بأن يذيع بياناً أعلن فيه إلغاء الانتداب واستقلال سوريا حرة موحدة. ثم تألفت وزارة جديدة، وعين الشيخ تاج الدين الحسيني رئيساً للجمهورية واعترف الحلفاء باستقلال سوريا، وأعلن كاترو من جديد ضمّ محافظتي اللاذقية وجبل الدروز إلى سوريا (مع مطلع عام ١٣٦١ هـ (١٩٤١ م) ولكن الشعب طالب بإعادة الحياة الدستورية الصحيحة وتأليف حكومة تنبثق عن إرادته لتحقيق الأمان الوطنية.

وتوفي رئيس الجمهورية الشيخ تاج الدين في أواخر عام ١٣٦١ هـ (١٩٤٢ م)، وطالب الوطنيون بإنشاء حكومة دستورية، فأجريت الانتخابات

الوطنية التي فاز بها الوطنيون بأغلبية ساحقة، وانتخب السيد شكري القوتلي رئيساً للجمهورية في ٤ شعبان ١٣٦٢ هـ (١٩٤٣ م)، وألّف الوزارة سعد الله الجابري. وفي خلال هذه المدة بدأ النفوذ الانكليزي، اذ توجد في البلاد وحدات من الجيش الانكليزي دخلت في أثناء طرد حكومة فيشي، كما أن انكلترا كانت تدعم الوطنيون لتوطد نفوذها مكان الفرنسيين المستعمرين الذين يكرههم الشعب، وفي الوقت نفسه كان الوطنيون يجدون في انكلترا ليونة أكثر من فرنسا، ويلجأون إلى مناطق نفوذهم إذا دعته الحاجة وتستقبلهم وتدعمهم.

أظهرت الحكومة الوطنية إرادة قوية ووعياً تاماً في التمسك بحقوقها كحكومة مستقلة، فعينت الممثلين السياسيين لدى الدول الصديقة، وساهمت في تأسيس الجامعة العربية، كما أعلنت الحرب على دول المحور لتستفيد من معاهدات الصلح، وأسهم وفدها برئاسة فارس الخوري في مؤتمر سان فرانسيسكو بتأسيس الأمم المتحدة. ثم طالبت فرنسا بتسليم الجيش والجلءاء عن البلاد، ولكن الفرنسيين رفضوا ذلك محاولين فرض معاهدة مع سوريا تعطيهم حق استخدام القواعد الجوية والبحرية في البلاد، وعندما رفض الشعب السوري هذه المطالب الفرنسية استخدمت فرنسا القوة، إذ قامت القوات الفرنسية في ١٥ جمادى الثانية بقصف مدينة دمشق بالمدفعية والطائرات لمدة أربع وعشرين ساعة ونصف، ومثلت أبشع تمثيل بحامية المجلس النيابي، ففقت الأعين، وقطعت الأعضاء عضواً عضواً، ودفنت بعض الجنود أحياء، فدب الهلع في نفوس السكان، حتى أن المرضى تركوا مستشفياتهم بحثاً عن ملجأ لهم، وأحرقت الأحياء والمتاجر، فكان لذلك كله صدى عالمي سيء، فاحتجت الدولة على هذا التصرف وخاصة بريطانيا حيث أنذر تشرشل رئيس الحكومة البريطانية فرنسا بوقف إطلاق النار فوراً، خشية أن تفقد بريطانيا صداقة العرب إلى الأبد، فاستجابت فرنسا للأنداز البريطاني. وبعد ذلك عرضت المشكلة السورية على مجلس الأمن الذي قرر جلءاء القوات الفرنسية عن سوريا، وتم الجلءاء التام بالفعل في ١٥ جمادى الأولى ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م)، وكان ذلك بداية عهد الاستقلال.

وحقيقة الأمر أن بريطانيا أيدت سوريا في مطالبها بالجلءاء الفرنسي عن أراضيها، خدمة لمصالحها وتحقيقاً لأهدافها الاستراتيجية في المنطقة، وذلك لأن

بريطانيا كات تعمل على تعزيز نفوذها في سوريا ولبنان بعد طرد النفوذ الفرنسي، وإخضاع المنطقة العربية كاملةً لنفوذها.

عهد الاستقلال

تسلمت الحكومة الوطنية زمام الأمور، وكان عليها مسؤوليات جسام، وكان أول ما بدأت به إصلاح نظام التعليم الذي هو بحق عصب الحياة ومنطلقها، فكان على الحكومة الوطنية أن تعمل على استبعاد الأثر الفرنسي الذي كان مسيطراً على التعليم من حيث الغلو في تدريس اللغة الفرنسية، فكان على سوريا أن تحارب الاستعمار الثقافي الفرنسي بعد أن تخلصت من الاستعمار السياسي. واتجهت كذلك الى تعزيز الحياة الاقتصادية وخاصة الزراعية منها، كما اهتمت بتقوية الجيش الوطني وتسليحه إضافةً إلى اهتمامها بالنهضة العمرانية والفنية. وفي عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م) أجريت انتخابات جديدة وأعيد انتخاب شكري القوتلي رئيساً للجمهورية بعد تعديل الدستور.

وبينما كانت الحكومة السورية جادةً في إصلاح ماأفسده وخربه الاستعمار طيلة عدة قرون واجهت مشكلات خارجية منها: حرب فلسطين عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) والتي اشترك الجيش السوري فيها وهزم كغيره من الجيوش العربية، ونتج عن ذلك كارثة فلسطين وقيام دولة لليهود فيها، وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية زعيمة الكتلة الغربية فأرادت أن تحل محل نفوذ أصدقائها فرنسا وانكلترا، وأن يكون نفوذاً واحداً للغرب بزعامة الولايات المتحدة بدلاً من التنافس الاستعماري القائم، وكى يقف الغرب كتلة واحدة أمام كتلة الشيوعية، وقد عمدت إلى الانقلابات العسكرية لتحقيق هذا إن عجزت عن النفوذ الاقتصادي.

وأدى ذلك كله إلى قيام سلسلة من الانقلابات العسكرية في سوريا، وذلك إثر حصول الأزمة الوزارية ١٣٦٨ هـ (١٩٤٩ م) واحتدام النقاش في المجلس النيابي بين السياسيين والعسكريين حول ميزانية الدفاع، واتهام السياسيين للعسكريين بالتقصير في حرب فلسطين. فقام الانقلاب العسكري الأول بقيادة الزعيم حسني الزعيم في مطلع جمادى الثانية ١٣٦٨ هـ (١٩٤٩ م).

استولى الجيش على السلطة في البلاد، واعتقل رئيس الجمهورية شكري القوتلي ورئيس الوزراء خالد العظم، وحل المجلس النيابي، وأعلن حسني الزعيم نفسه رئيساً للوزراء ثم أعلن نفسه رئيساً للجمهورية ورئيساً للوزراء، وأجرى استفتاء سوريا مؤيداًه، وكلف محسن البرازي بعد ذلك بتشكيل الوزارة واعترفت مصر والسعودية بالنظام الجديد، وتوقف العراق، وجاء رئيس وزرائه نوري السعيد الى دمشق ليستطلع الأحوال، ولكن حسني الزعيم فاجأ الناس بزيارة الى القاهرة، وحلّ النفوذ الأمريكي محل الانكليزي هذه المدة.

وبعد أربعة أشهر من الانقلاب الأول، حصل انقلاب آخر بزعمارة الفريق سامي الحناوي رئيس أركان الجيش السوري حينذاك، وكان من نتيجته قتل حسني الزعيم ومحسن البرازي وزرائه بعد ساعة من نجاح الانقلاب، وكانت سياسة هذا الانقلاب الخارجية تميل إلى الاتحاد مع العراق الذي يمثل النفوذ الانكليزي، وقد تعاون الحناوي مع المدنيين وسلمهم السلطة وسيطر هو وجماعته على الجيش. غير أن انقلاباً عسكرياً ثالثاً وقع في ٢٦ صفر ١٣٦٩ هـ (١٩٤٩ م) بزعمارة الزعيم فوزي سلو والعقيد أديب الشيشكلي لإبطال مشروع الاتحاد مع العراق، ومع هذا فقد تابعت الجمعية التأسيسية التي انتخبت أعمالها وانتخب هاشم الأتاسي رئيساً للجمهورية، وشكل ناظم القدسي الوزارة، ثم تطورت الأمور إلى أن استقل الشيشكلي بالأمر وقام بعد عامين بانقلاب آخر، وأعلن الشيشكلي دستوراً جديداً لسوريا، وأصبح هو بموجبه رئيساً للجمهورية، كما انتخب مجلس نيابي جديد، ولكن اضطهاد الشيشكلي لجميع الأحزاب وابتعاداً في الوقت نفسه عن الجيش أوقعه في انقلاب عسكري، وغادر سوريا والتجأ إلى الأرجنتين ولكنه لقي مصرعه بعد خمس سنوات من مغادرته على أيدي أحد الدروز، الذين حاول الشيشكلي إخضاع جبلهم.

أعيد كل ماكان قبل الشيشكلي إلى سابق عهده فالأتاسي رئيساً للجمهورية، وقدم معروف الدواليبي الذي كان مكلفاً بتشكيل الوزارة استقالته، ثم استؤنفت الحياة الدستورية في البلاد ثم انتهى الأمر بانتخابات نيابية، واختبر شكري القوتلي رئيساً للجمهورية بعد انتهاء هاشم الأتاسي في ٢٨ ذي الحجة عام ١٣٧٤ هـ (١٩٥٥/٨/١٦ م). وكان الحكم النيابي ضعيفاً لأنه يدين للجيش

بوجوده، وعادت الأحزاب التقليدية إلى الحكم، وظهر بجانبها حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي، ولكنها كانت ضعيفة أيضا أمام الجيش وضباطه الشباب، وقد زاد في ضعفها أنها لم تستطع التصرف تجاه العواصف السياسية والمؤامرات الدولية بدءاً بحلف بغداد، ومحاولات العراق لاحتلال سوريا وزيادة النفوذ الشيوعي. وإزاء ذلك اضطرت سوريا إلى أن تتقرب من مصر وتعدّد معها معاهدة الدفاع المشترك، ولما كثرت المؤامرات عليها وبلغ التوتر السياسي بين الجيش والحكم حده الأقصى، رأى ضباط الجيش أن أحسن حل للأزمة في البلاد هو في اتحاد سوريا مع مصر. فذهب وفد من الضباط إلى مصر يطلب من رئيسها جمال عبد الناصر وحدة سوريا مع بلاده فقبل عبد الناصر تحت إلحاحهم، وطلبوا من الحكومة السورية اتخاذ الخطوات الفورية للوحدة، فتوجت المحادثات بتوقيع اتفاقية الوحدة في ١٦ رجب عام ١٣٧٧ هـ (١٩٥٨ م) ثم جرى استفتاء عليها في ٨ شعبان، وأعلن عن قيام الجمهورية العربية المتحدة برئاسة جمال عبد الناصر، وتنازل شكري القوتلي، وأعطى لقب المواطن العربي الأول، وسميت سوريا بالاقليم الشمالي بينما سميت مصر الاقليم الجنوبي.

كانت الوحدة تحقيقاً لأمانى الشعب العربي، وكانت أول تجربة وحدوية في العصر الحديث، ولكن التنافس الاستعماري، إذ ضعف النفوذ الانكليزي في خلال هذه المدة لصالح النفوذ الأمريكي ونقمت بعض القطاعات الاقتصادية على القرارات الاشتراكية، ووقوع بعض الأخطاء في طريقة الحكم في سوريا ومنها التسلط المصري، كل ذلك أدى إلى قيام انقلاب عسكري أطاح بالوحدة في ١٨ ربيع الثاني ١٣٨١ هـ (٢٨ أيلول ١٩٦١ م) بعد ٤٤ شهراً من قيامها، وأعلن عن انفصال سوريا عن مصر، وأيد حركة الانفصال حزب البعث الذي طالب بالوحدة. بل كانت شعاره، وقد قوي شأنه أثناء الوحدة إرضاء لقاداته العسكريين والشعبيين. وشكل مأمون الكزبري أول وزارة ثم تلتها وزارة عزت النص التي أشرفت على الانتخابات فقامت حكومة دستورية برئاسة الدكتور معروف الدواليبي إثر انتخابات نيابية، وانتخب الدكتور ناظم القدسي رئيساً للجمهورية وظهرت قوة البعثيين والإخوان المسلمين في هذه الانتخابات، وفي شوال ١٣٨١ هـ (١٩٦٢ م) حصل انقلاب عسكري أطاح بالدكتور القدسي رئيس الجمهورية،

وبالدكتور الدواليبي رئيس الوزراء، وتولى الجيش مهام الأمور وتخلص من بعض العسكريين الذين قاموا بالانفصال وهما عبد الكريم النحلاوي ومهيب الهندي اللذان أخرجوا من البلاد. إلى أن تم تشكيل حكومة انتقالية. وبعد خمسة عشر يوماً عاد الدكتور ناظم القدسي إلى رئاسة الجمهورية بدعوة من القائد العام، ثم عهد الدكتور القدسي إلى الدكتور بشير العظمة بتشكيل حكومة انتقالية تضم أعضاء من اليمين ومن اليسار المعتدلين، وبعض رجال ممن كانوا في حزب البعث العربي الاشتراكي، وفي ربيع الأول من عام ١٣٨٢ هـ استقالت حكومة العظم بسبب هجوم عصام العطار زعيم الإخوان المسلمين عليها لعدم استقامتها في الطريق السليم. وعهد رئيس الجمهورية الدكتور ناظم القدسي بالاتفاق مع الجيش إلى خالد العظم برئاسة الحكومة الجديدة التي استمرت في الحكم حتى قيام انقلاب جديد في منتصف شهر شوال ١٣٨٢ هـ (١٩٦٣ م) برئاسة لؤي الأتاسي، ومحمد الصوفي، وزياد الحريري قائد الجبهة، فأسندت رئاسة مجلس الثورة إلى لؤي الأتاسي ورئاسة الوزارة إلى صلاح الدين البيطار الزعيم البعثي الذي واكب الخط الوحودي مرحلياً وكان هذا الانقلاب هو بداية تسلم حزب البعث للحكم إذ انفرد بالسلطة وطرد أصدقاء الأمس وسار في خط انفصالي بعد أن كان شعاره العودة إلى الوحدة.

وبعد أن قام بدور تمثيلي في محاولة إقامة وحدة مع مصر، والعراق، وسوريا ولكن فشلت المحادثات ورفض عبدالناصر جميع محاولات حزب البعث وحدثت ثورة في حماه في شوال عام ١٣٨٤ هـ (١٩٦٤ م) ثم في دمشق بعد عام، وظهر في تهديئة الأوضاع الحقد على الإسلام بشكل واضح، ثم حصلت انشقاقات في حزب البعث حسب تكوينه الطائفي فتخلص النصيريون من الدروز الذين كان يمثلهم سليم حاطوم، ثم من الاسماعيلية الذين كان يجمعهم عبد الكريم الجندي، ورغم أنه من أهل السنة لكنه من بلدة السلمية، وهو عدو لدود للإسلام، ثم من أهل السنة الذين كان منهم أمين الحافظ رئيس الدولة ورئيس الوزراء صلاح البيطار، وبقي النصيريون يحكمون برئاسة صلاح جديد من وراء واجهة من أهل السنة على رأسها نور الدين الأتاسي، وواجهت هذه القيادة هزيمة حرب ٢٧ صفر ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م) وضياع الجولان بعد اعتقالات واسعة بين

صفوف المسلمين، كما يحدث قبل كل حرب خارجية وفي شعبان ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م) قامت حركة في سوريا بقيادة الفريق حافظ الأسد وزير الدفاع، وقائد السلاح الجوي، ونجح في الاستيلاء على السلطة بانقلاب أبيض تصدر فيها النصيريون الحكم، وبدأ حقدهم على الإسلام يظهر بشكل سافر ثم مالبت أن أعلن عن سياسته التي كانت أبرز ملامحها الانفتاح على العالم العربي بصورة أوسع تغطية للوضع الداخلي، ومن مظاهر هذا الانفتاح الإنضمام إلى ميثاق طرابلس، الذي يضم اتحاداً رباعياً بين مصر والسودان، وليبيا، وسوريا. ثم دخلت في اتحاد مصر، وليبيا بعد عام. ولكنه اتحاد شكلي فقط، ولم يلبث أن فصمت عراه لأنها كانت واهية من الأساس، إذ لم يكن صانعوها جادين فيه. وتحسنت علاقة سوريا مع لبنان، والسعودية. وبعد أقل من سنة اختير حافظ الأسد رئيساً للجمهورية ولازال حتى الآن.

ومن أبرز مظاهر السياسة السورية في عهده توثيق العلاقات مع الدول العربية، واشتراكها بحرب رمضان ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) وقد استطاع ارجاع جزء من الجولان بعد مفاوضات أجرتها مع العدو بواسطة كيسنجر ولازالت أراضيها محتلة، وشاركت في قوة حفظ الامن في لبنان بعد الثورة الأهلية التي قامت فيه ١٣٩٥-١٣٩٧ هـ، وقام الضباط السوريون وجنودهم وخاصة النصيريين منهم بأعمال يندى لها الجبين حتى لقي اللبنانيون منهم الأمرين ورأوا في إسرائيل منقذاً لهم من السوريين وتصرفاتهم، وهي رؤية الشعب السوري نفسها لما عانى من حكمه، وهذا كل مايريده اليهود، ويريدون أن يصلو إليه.

وتدعو الحكومة السورية بالتوجه نحو الاتحاد السوفيتي في حين ترتبط بالولايات المتحدة.

ب - لبنان

فتح العرب المسلمون لبنان عندما تقدموا في بلاد الشام، وبقيت جماعات من النصارى التي تعود في أصولها إلى المردة في المرتفعات، وأهلها المسلمون لضالة شأنها، ورغبة في إسلامها مع الزمن، ومع أنها عاشت بأمن، واستقرار، وراحة،

وحرية، إلا أنها كانت على صلةٍ مستمرةٍ بالرومان نتيجة صلة العقيدة معهم، ومع هذا فقد كان المسلمون يعفون عنهم في كل مرة من باب الرحمة وإعطائهم درساً في الحرية.

ثم انتشر مذهب الدرّوز في مطلع القرن الخامس في وادي التيم، ثم توسع وانتشر، ومع ذلك فقد بقي لبنان جزءاً من بلاد الشام، وتاريخه جزءاً من تاريخها، وجاء العثمانيون وخضع لهم لبنان كبقية مناطق الشام. وكان نفوذ الدرّوز قد زاد وتسلم فخر الدين المعني إمارة لبنان... أثناء دخول العثمانيين فساعدهم رغبة في زيادة نفوذه، ولكن عندما ظهرت أطماعه عزل، وعزل ابنه قرقماس، ثم قام فخر الدين المعني الثاني في النصف الأول من القرن الحادي عشر (السابع عشر الميلادي) وبدأ يتصل بالإمارات الإيطالية، ويقوّي نفوذه، ولما اشتد ساعده نار ضد العثمانيين، واستطاع ضم أجزاء مما جاوره إلى إمارته فجرد العثمانيون إليه حملة هزمته للمرة الأولى ففر إلى إيطاليا ثم عفت الدولة عنه فعاد إلى سيرته الأولى فهزم ثانية، وقبض عليه وقتل عام ١٠٤٥ هـ (١٦٣٥ م)... ويُعد في نظر الأوربيين عظيماً لأنه كان على صلةٍ معهم ضد العثمانيين المسلمين، وعن الأوربيين نقل التاريخ ثم زاد التركيز على هذا الرجل مع نشوء فكرة القومية، والتصادم مع الفكرتين القوميتين المتجاورتين، ومن الصعب التعايش بين القوميات نتيجة التعصب، وهو درزي، ضد المسلمين وليس من أمر يرفعه ضد القومية حيث كان درزياً ضد المسلمين، وعلى صلةٍ مع الطليان وهذا ينافي ما يسمى بالوطنية.

وبعد المعنين برز اسم الشهابيين في لبنان وهم من الدرّوز أيضاً، وتسلموا إمارة المنطقة، وظهر بشير الشهابي فجمع الدرّوز إليه وجلبهم من مناطق في شمال سوريا. وقوي أمره، وحكم لبنان، وساعد أحمد باشا الجزائر ضد بعض خصومه وتسلم مكائهم ومنهم ابن عمه يوسف الشهابي بعد قتله. وتوقف عند قدوم نابليون إلى عكا عن مساعدة الجزائر، وعندما فشل نابليون في دخول عكا ورجع عنها بدأ الجزائر يضايق الشهابي حتى أجبره على الفرار من لبنان، ثم تدخلت انكلترا ومحمد علي لدى الجزائر فأعيد الشهابي إلى إمارته، وقال: ان هذا التدخل كان بداية الصلة بين الدرّوز وانكلترا والتي امتدت إلى الآن.

ثم انضم الشهابي إلى والي عكا الجديد عبد الله الخازندار في نزاعه مع

السلطان، وعندما هزم عام ١٢٣٨ هـ (١٨٢٣ م) فر الشهابي إلى مصر، فتوسط محمد علي باشا لدى السلطان وعاد الشهابي إلى لبنان.

وانضم الشهابي إلى جيوش إبراهيم باشا عندما دخلت بلاد الشام... ولما كانت لبنان تضم جماعات من النصارى وأخرى من الدروز فقد انتقل بشير الشهابي إلى النصرانية المارونية ليكسب تأييدهم مادام ضامناً لجماعته الدروز، ومات عام ١٢٥٦ هـ (١٨٤٠ م) بعد صداماته مع النصيرية، وطردهم إلى الشمال.

وضعت الدولة العثمانية، وبدأت الدول الأوروبية تتصل بالأقليات، وخاصة في لبنان وتعرضهم ضد العثمانيين، وكانت فرنسا قد وطدت علاقاتها مع الموارنة، ووثقت انكلترا صلاتها مع الدروز، ومع التنافس الاستعماري بين فرنسا وانكلترا امتد الخلاف إلى أصدقائهم، ونتيجة هذا الخلاف فقد اضطرت الدولة العثمانية عام ١٢٥٨ هـ (١٨٤٢ م) إلى تقسيم جبل لبنان إلى قسمين شمالي وعينت عليه حاكماً نصرانياً مارونياً، وجنوبي وعينت عليه حاكماً درزياً، ومع ذلك فقد وقعت الاضطرابات والحوادث الدموية عام ١٢٦١ هـ (١٨٤٥ م) فأوجدت الدولة مجلساً منتخباً بجانب كل حاكم، ثم تجددت الاضطرابات عام ١٢٧٧ هـ (١٨٦٠ م)، وتدخلت الدول الأوروبية صاحبة النفوذ وأرسلت فرنسا حملة مؤلفة من ستة آلاف جندي، إلا أن الدولة العثمانية قد أسرعت وحلت الموضوع بشكل يرضي النصارى... فعندما وصلت الحملة الفرنسية وجدت الأمر منتهياً فاضطرت إلى الانسحاب بعد أن قدمت الهدايا لأنصارها.

وجاءت لجنة من الدول الأوروبية إلى استانبول، واتفقت مع السلطان العثماني على منح جبل لبنان نظاماً إدارياً خاصاً، حيث يصبح متصرفية مستقلة استقلالاً إدارياً يديرها نصراني من خارج لبنان، يقترحه السلطان وتوافق عليه الدول الأوروبية ويتصل مباشرة بالسلطان دون الرجوع إلى ولاية دمشق، ويساعد هذا الحاكم مجلس يمثل الطوائف جميعاً، وكانت هذه المتصرفية لاتشمل سوى الجبل، وبقي هذا الوضع قائماً حتى الحرب العالمية الأولى.

وعندما تم الاتفاق بين انكلترا وفرنسا على تقسيم المناطق التي كانت خاضعة للدولة العثمانية (اتفاقية سايكس . بيكو) كانت منطقة لبنان ضمن مناطق النفوذ

الفرنسية. وعندما انسحب العثمانيون من بلاد الشام، ودخلتها القوات العربية والانكليزية، أنزلت فرنسا قوات لها على الساحل وبقيت مرابطةً هناك باسم الخطة الحربية، واستمرت بعد وقف الحرب وإعلان الهدنة، ثم قرر الحلفاء في سان ريمو الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان. وجاء المندوب السامي الجنرال غورو إلى لبنان، ومنها تقدّم، دخل دمشق، كما رأينا.

وفي ١٦ ذي الحجة ١٣٣٩ هـ (١٩٢١ م) أصدر غورو قراراً نص على إيجاد دولة لبنان الكبير تتألف من متصرفية جبل لبنان، ولواء بيروت الذي يضم صيدا، وصور، ومرجعيون، وكذلك من منطقة طرابلس التي تضم قضاء عكا، ثم أربعة أفضية هي بعلبك، والبقاع، وحاصبيا، وراشيا وقد أخذت من ولاية دمشق، وعين على هذه الدولة الجديدة حاكماً فرنسياً، وجعل اللغة الفرنسية لغة التعليم بدلاً من اللغة العربية، ولم يبق بين هذه الدولة ودمشق من صلة سوى مصلحة الجمارك، بعد أن كانت جزءاً من بلاد الشام في العصور التاريخية جميعها.

وفي عام ١٣٤٥ هـ (١٩٢٧ م) أصدر المندوب السامي دستوراً أصبح بموجبه لبنان جمهورية، وعين شارل دباس أول رئيس جمهورية في لبنان، ثم علق المندوب السامي الدستور عام ١٣٥١ هـ (١٩٣٢ م) وأصدر للجمهورية نظاماً مؤقتاً وعين بموجبه حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية عام ١٣٥٣ هـ (١٩٣٤ م) لمدة عام وجدد له عاماً آخر.

وفي عام ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦ م) عقد مجلس النواب جلسة وانتخب فيها أميل إدة رئيساً للجمهورية وبعد عام أصدر المندوب السامي قراراً جعل فيه مدة الرئاسة ست سنوات ولفتره واحدة. ويمكن إعادة انتخاب رئيس الجمهورية ثانية بعد مرور ست سنوات على تركه الرئاسة أول مرة.

وعقدت فرنسا معاهدة مع لبنان عام ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦ م) على نمط المعاهدة الفرنسية السورية التي تم عقدها في ذلك العام، وتضمنت السماح للقوات الفرنسية بالبقاء في لبنان دون تحديد زمن لذلك البقاء.

قامت الحرب العالمية الثانية، وهزمت فرنسا أمام ألمانيا، وتشكلت حكومة فيشي الموالية للألمان، وتبعها أكثر المستعمرات ومناطق النفوذ، ومنها سوريا ولبنان،

وأرسلت لها مندوباً سامياً هو الجنرال دانتز، ثم لم تلبث أن دخلت بلاد الشام قوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال ديغول مع القوات الانكليزية، وأصبح الجنرال (كاترو) المندوب السامي الجديد، وأراد التقرب من الشعب فأعلن أنه قادم لإنهاء الانتداب واستقلال البلاد، وعندما أراد الإبطاء في وعده بدأت مطالبة الشعب فاضطر إلى إعلان الاستقلال عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م) بعد إعلانه استقلال سوريا بشهرين.

استقال رئيس الدولة أيوب ثابت ورئيس الحكومة سامي الصلح، وتشكلت حكومة برئاسة الفرد ثابت، أشرفت على انتخابات نيابية عام ١٣٦٢ هـ (١٩٤٣ م)، وانتخبت بشارة الخوري رئيساً للجمهورية فكلف رياض الصلح بتشكيل الوزارة، وعندما ألقى رئيس الوزارة بيانه الوزاري الذي عرف بوثيقة الاستقلال، وأصبح العرف هو الذي يحكم به لبنان فيتألف المجلس النيابي من ٩٩ نائباً ينتخبون على أسس طائفية لمدة أربع سنوات، فيمثل النصارى ٥٤ نائباً والمسلمون بالطوائف المتعددة التي تندعي الانتساب إلى الاسلام بـ ٤٥ نائباً.

عدد النواب	النصارى	عدد النواب	المسلمون
٣٠	موارنة	٢٠	من المسلمين «السنة»
١١	أرثوذكس يونان	١٩	من المسلمين «الشيعة»
٦	كاثوليك يونان	٦	الدروز.
٤	أرثوذكس أرمن.		
١	كاثوليك أرمن		
١	بروتستانت		
٥٣		٤٥	

وبمقتضى هذا العرف يكون رئيس الجمهورية من النصارى الموارنة، وهو رئيس السلطة التنفيذية، والوزير الأول الذي يطلق عليه رئيس الوزراء من المسلمين السنة، ورئيس المجلس النيابي من المسلمين الشيعة، كما يكون قائد الجيش من النصارى أيضاً. ويكون نائب رئيس المجلس النيابي من النصارى الأرثوذكس. ومع أن هذا التقسيم لا يعتمد على إحصاءات دقيقة إذ أن نسبة المسلمين في لبنان تزيد على ٥٧٪ إلا أن هذا العرف بقي هو المعمول به، وبصرّ عليه النصارى.

إلا أن المندوب الفرنسي الجديد «هيلو» قام يوم ١٣ ذي القعدة ١٣٦٢ هـ (١٩٤٣ م) باعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة، وبعض أعضاء الحكومة، ونائب طرابلس عبد الحميد كرامي، وزجهم في قلعة راشيا سجناء، وأصدر مرسوماً بحل المجلس النيابي، وإلغاء الدستور، وتعيين أميل آدة رئيساً للجمهورية، فحدثت الاضطرابات وعمت الفوضى، وجاء الجنرال كاترو إلى بيروت، واضطرت الحكومة الفرنسية بعد أحد عشر يوماً إلى إعادة الحكومة الشرعية، ورئيس الجمهورية.

أجليت الجيوش الفرنسية عن لبنان في ٥ ذي القعدة عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م) أي بعد جلائها عن سوريا بخمسة أشهر ونصف.

ومنذ عام ١٣٧٢ هـ (١٩٥٢ م) بدأ نفوذ الولايات المتحدة يزداد في لبنان، وعندما أراد كميل شمعون تجديد انتخابه لرئاسة الجمهورية للمرة الثانية حدثت اضطرابات، وبدأت بوادر الحرب الأهلية، وتقدم الأسطول الأمريكي نحو سواحل لبنان، فتنازل شمعون كرهاً عن رأيه، وانتخب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية في غرة عام ١٣٧٨ هـ (١٩٥٨ م)، وغادرت القوات الأمريكية لبنان بعد شهرين.

ثم انتخب شارل الحلو لرئاسة الجمهورية، وحدثت عام ١٣٨٩ هـ (١٩٦٩ م) مصادمات بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين، وفي عام ١٣٩٠ هـ (١٩٧٠ م) انتخب سليمان فرنجية رئيساً للجمهورية وفي عهده حدثت الحرب الأهلية ١٣٥٩-١٣٩٧ هـ، وتلاه إلياس سركيس، ودخلت قوات الردع

لبنان، وحدثت فوضى شديدة، وحاول الموارنة الاستقلال في جزء من البلاد حتى قسمت العاصمة بيروت إلى قسمين: شرقية بيد الكتائب أكبر أحزاب الموارنة، وغربية بيد المسلمين.

ولم ينته الأمر حتى حدثت انتخابات رئاسة الجمهورية، لكن اليهود احتلوا لبنان وحاصروا بيروت الغربية، ولم يتمكنوا من دخولها حتى خرجت منها المقاومة الفلسطينية برأيها حرصاً على المدينة.

وارتكب اليهود جرائم نكراء بحق الفلسطينيين بعد خروج المقاومة إذ ذبحوا ستة آلاف نفس بين طفل، وامرأة، وشيخ، وأعزل في مخيمي صبرا، وشاتيلا.

وكان قد انتخب رئيس ميليشيات الكتائب بشير الجميل رئيساً للجمهورية، ولكنه قتل بحادث، إذ نسف البناء الذي يلقي فيه خطاباً، ويبدو أن لليهود يدا في الأمر لإثارة الفتنة بين المسلمين والنصارى، وبالفعل فقد أعقب ذلك جريمة صبرا وشاتيلا.

واختير أمين الجميل خلفاً لأخيه المقتول، ولم يخرج اليهود بعد من لبنان، ووقعت حوادث بين النصارى والدروز بتحريض من اليهود الذين يدعمون تارة الدروز وأخرى النصارى.

ولبنان له وضعه الخاص إذ يتركز المسلمون في طرابلس وعكار، والساحل، ويزداد الشيعة في الجنوب، وبعلبك، ويكثر الدروز في الشوف والمتن، ويتركز النصارى في بقية الجبل شمال طريق دمشق - بيروت.

وأخيراً توقفت الحرب الأهلية، وانتخب إلياس هراوي رئيساً للجمهورية، ولا يزال لسوريا دورها في لبنان.

ج - فلسطين

قضية فلسطين اليوم هي قضية كل مسلم، والخطر الصهيوني فيها هو الخطر الاستعماري الداهم الذي لا يهدد فقط إقليم فلسطين وسكانه، بل ويهدد أراضي واسعة من بلاد المسلمين حولها بالغزو والاحتلال ويهدد ثرواتهم بالنهب، وجهودهم

للتنمية بالاستنزاف كما يهدد وجودهم ومستقبل أجيالهم، وكذلك يؤثر على عقيدتهم باحتلال مقدساتهم وتوجيه أبنائهم توجيهاً ضالاً وفاسداً، ولكن هذه المشكلة أصبحت مشكلة دولية بعد أن تدخلت فيها الدول الكبرى التي تلعب بالقضية وتتدخل بشؤون المسلمين بصور شتى، ولا بد في فهمها من الرجوع إلى الجذور التاريخية الأولى للقضية الفلسطينية.

تقوم أطماع الصهيونية في إقليم فلسطين على إدعاء مزيف باطل مؤداه أن هذه البلاد بلادهم منذ أقدم العصور، وأنهم أخرجوا منها كرهاً، فهم يعودون إلى بلادهم لينشئوا لهم فيها دولة هي دولة إسرائيل.

فاليهودية دين اليهود وليسوا من جنس واحد كما يدعون، إذ انتشرت اليهودية بين القبائل الخزرية، وتنتسب جماعات من اليهود حالياً إلى تلك القبائل خضعوا في إقليم فلسطين من بلاد الشام للإبادة والترحيل على يد بختنصر والرومان، ولم يبق في فلسطين منهم إلا أعداد قليلة حماهم المسلمون، وقد عاشوا في ذمة المسلمين عيشةً هنيئةً، ومع ذلك فقد قاموا - كعادتهم - بأعمال غير طيبة مما جعل المسلمين لا يقبلون منهم أن يتجمعوا في القدس وماحولها.

ولم يكن عدد اليهود عند صدور وعد بلفوريزيد على أحد عشر بالمائة (٨٣ ألف نسمة فقط) على حين كان عدد السكان المسلمين ٦٩٧.٠٠٠، على حين أن عدد النصارى يساوى ٦٠ ألفاً وتعادل نسبتهم ٨٪.

أما في أواخر العهد العثماني فكانت النسب على الشكل التالي:

المسلمون	٩٠٪ من السكان
النصارى	٨٪ من السكان
اليهود	٢٪ من السكان

الصهيونية والاستعمار :

الحركة الصهيونية حركة عنصرية دينية سياسية استعمارية، ترمي إلى «جمع» شتات اليهود وإعادة تدعيمهم إلى فلسطين لتأسيس دولة لهم تحمي مشردي اليهود الذين تشردهم مختلف أمم الأرض وشعوبها لأعمالهم الإجرامية وغير الأخلاقية. وقد اشتق أقطاب اليهودية العالمية اسم هذه الحركة من جبل «صهيون» أحد جبال

القدس والذي تردد ذكره في التوراة والانجيل، وكان غرضهم من اختيار ذلك الاسم هو إثارة الشعور الديني في بلاد العالم واكتساب تأييد العناصر النصرانية الغربية وعطفها، ولا يخفى أن هذه الحركة الصهيونية توسعية عدوانية، ليس فقط بالنسبة لفلسطين، بل وبالنسبة للبلدان العربية المجاورة لفلسطين وينهض دليلاً على ذلك «الوطن الصهيوني» في نظر غلاة الصهيين هو تلك المنطقة من الشرق العربي التي تمتد من وادي النيل إلى الفرات. كوحدة اللغة، ووحدة التاريخ، ووحدة الأرض، ووحدة الحياة الاقتصادية المشتركة ووحدة التكوين النفسي المشترك، فاليهود في القرن الثالث عشر كانوا موزعين في أقطار مختلفة من العالم ولا يجمع بينهم سوى أمل القدوم إلى فلسطين التي فيها بعض الأماكن المقدسة بالنسبة لهم، واليهود جميعاً يؤيدون ذلك باطنياً، وإن أخفي بعضهم ظاهراً، ذلك لأسباب سياسية يستفيد من ورائها اليهود، واتخذها بعض الساسة خطة سياسية أو قالوا بها جهلاً بواقع ملموس.

ولقد نشأت الحركة الصهيونية في أواخر القرن الثالث عشر (التاسع عشر الميلادي) في أعقاب الاضطهادات التي نزلت باليهود في أجزاء متفرقة من العالم ولاسيما في روسيا، وبولونيا، ورومانيا ووقعت الاضطهادات ضد اليهود بسبب عدم ولائهم للبلاد التي يعيشون فيها كمواطنين وبسبب سيطرتهم على الرأسمالية الكبيرة وتفوقهم في مجالات المال والاقتصاد والأعمال الأخلاقية التي يلجأون إليها لتحقيق أغراضهم والجرائم التي يرتكبها بعض عناصرهم لأخذ الدماء غير اليهودية لعمل فطير صهيون أيام أعيادهم، لذا فقد نظرت الشعوب الأوروبية إلى اليهود نظرة ضيق وتبرم، كما أشارت اليهم أصابع الاتهام كلما أصيبت الدولة بهزيمة عسكرية أو نكسة مالية، وأدت تلك الاضطهادات إلى أن يقوم اليهود بتكوين منظمة «عبي صهيون» في روسيا وتأسيس أول مستعمرات صهيونية في فلسطين عام ١٣٠٠ هـ (١٨٨٢ م)، كما حفزت هذه الاضطهادات أحد الزعماء الصهيونيين (ليون بنسكر) إلى تأليف كتاب أسماه التحرير الذاتي قال فيه: إن العلاج ناجح لحل المشكلة اليهودية هو انتقالهم إلى بقعة واحدة من الأرض يكون لهم فيها وطن ودولة، فكان المكان الأول الذي اختاره أعضاء منظمة «عبي صهيون» هو إقليم فلسطين لما تأصل في اعتقادهم الديني من فكرة العودة إلى أرض الميعاد بزعامة زعمائهم.

ولقد كانت العزلة العنصرية التي فرضها اليهود على أنفسهم طوال عصور التاريخ وبتأثير بعض ماتضمنته تعاليم التوراة المحرفة والتلمود من تكريس للعنصرية، ومن تمجيد لليهود على أنهم شعب الله المختار السبب الرئيسي في محاولة السيطرة عن طريق المال، لأن هذه الطريق هي الوسيلة الوحيدة التي تلجأ إليها الأقليات التي تريد لنفسها هذا الوضع الاجتماعي في محاولة إثبات وجودها، والدفاع عن مصالحها، وتحاول عن طريق السيطرة الاقتصادية التمييز عن أوضاعها كأقليات منعزلة في سائر المجتمعات العالمية للوصول إلى السيطرة السياسية الخفية على مقدرات الأمور في البلاد التي تحقق سلطانها الاقتصادي، ولعل الوسيلة غير الأخلاقية كانت تلعب دوراً كبيراً لدى اليهود للتمكن من الحصول على المال والسيطرة الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى الأعمال الربوية والاستغلال.

وعقد المؤتمر الصهيوني الأول في مدينة بال بسويسرا عام ١٣١٥ هـ (١٨٩٧ م) بدعوة من تيودور هرتزل زعيم الصهيونية الأول وقد حضر المؤتمر ٢٠٤ من مفكري اليهود من مختلف أنحاء العالم.

وكان هرتزل قد كتب كتاب «الدولة اليهودية» حاول فيه أن يقيم الدليل على أن اليهود يمثلون أمة متميزة، وفي السنة نفسها أسس هرتزل مجلة أسبوعية أسماها «العالم» التي أصبحت ناطقة بلسان الحركة الصهيونية، واتخذ هذا المؤتمر قراره المشهور بإنشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، كمرحلة لبناء دولة إسرائيل الكبرى، التي تمتد من الفرات إلى النيل، مع تأكيد الوسائل اللازمة لتحقيق هذا الهدف كإنشاء المنظمة الصهيونية العالمية التي تتولى تمويل الهجرة اليهودية إلى فلسطين، ولقد انتخبت المنظمة الصهيونية هرتزل رئيساً لها، ومنذ ذلك الوقت أخذت المنظمة الصهيونية العالمية تسعى للحصول على ترخيص من الدولة العثمانية بتأسيس شركة تكون مهمتها تهجير اليهود إلى فلسطين، وقد عرضت أوغندة لتكون مكان اليهود، كما اقترحت ليبيا لكنهم رفضوا ذلك.

وأدى نشوب الحرب العالمية الأولى إلى تحول مركز ثقل الحركة الصهيونية من أوروبا إلى بريطانيا حيث كان يقيم الدكتور (حاييم وايزمان) الذي أصبح من زعماء المنظمة الصهيونية البارزين، وكان يعمل أستاذاً للكيمياء في جامعة

مانشستر، وقد أتاحت فرصة اشتغال (وايزمان) بالتدريس في جامعة مانشستر مجالاً طيباً له للقيام بنشاط سياسي كبير هناك، وللتعرف على عدد من رجالات الانكليز السياسيين، وكان من بينهم (آرثر جيمس بلفور) وزير خارجية بريطانيا آنذاك. وقد بذل (وايزمان) جهوداً كبيرة لدى المسؤولين في انكلترا لحملهم على إصدار تصريح بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وكلف رئيس الوزراء البريطاني (لويد جورج) سير (مارك سايكس) بالدخول في مفاوضات مع الصهيونية، وفي شوال ١٣٣٥ هـ (١٩١٧ م) قدم الدكتور حايم وايزمان إلى سير مارك سايكس مذكرة بعنوان «خلاصة برنامج لإعادة الاستعمار اليهودي لفلسطين يتفق وأمانى الحركة الصهيونية».

وقد تناولت المادة الأولى من هذا البرنامج الصهيوني أهمية الاعتراف بالكيان اليهودي في فلسطين نظرياً، واستهدفت المادة الثانية الحصول على اعتراف بالكيان اليهودي في فلسطين من الناحية العملية، وتناولت المادة الثالثة الوسائل التي يمكن بها إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، في حين تناولت المادتان الرابعة والخامسة البحث في تطور الحكم الذاتي في فلسطين، وفي تقدم المؤسسات التي أوجدها اليهود في فلسطين.

وعقد أول مؤتمر بين الجانبين البريطاني والصهيوني في لندن في ذي القعدة ١٣٣٥ هـ (١٩١٧ م) وقدم الصهيونيون لسايكس تأكيداً رسمياً بأنهم يعترضون بشدة على إقامة إدارة دولية في البلاد المقدسة، مهما كان نوعها حتى ولو كانت إدارة مشتركة بين بريطانيا وفرنسا وهدما، وأنهم سيعملون من الآن فصاعداً على وضع فلسطين تحت الحماية البريطانية إذ أيدهم بريطانيا في تحقيق أمانهم القومية، وهذا هو أساس الصفقة التي أدت إلى إصدار وعد بلفور بعد تسعة شهور حين ذاع بين الناس أن لويد جورج وزملاءه قدموا للعالم دليلاً جديداً على المثل العليا الإنسانية التي يعتنقونها بتبنيهم قضية اليهود المضطهدين بجرأة.

والواقع أنه بحلول عام ١٣٣٥ هـ (١٩١٧ م) عندما كان جيش النبي يقف أمام مدينة القدس كانت الوزارة البريطانية مستعدة للوصول إلى قرار بشأن أحلام الصهيونية ومطامعها في إقليم فلسطين العربي، فبدلاً من جعل فلسطين «دولة يهودية» كانت الفكرة تتخذ شكل وطن قومي يهودي في فلسطين «ويقول هربرت

صمويل: إن مشروع نص الوعد البريطاني وضع بخط يد لورد ملنر Milner وأرسل إلى عدد من كبار زعماء الصهيونية فأدخلت عدة تعديلات على المشروع. ووما يجدر ذكره أن بعض الصهيوين كانوا يطالبون بريطانيا «بالاعتراف بفلسطين كوطن قومي للشعب اليهودي» ولكن حكومة لندن لم تشأ أن تلزم نفسها بتعهد متطرف إلى هذا الحد، ورفضت أن تعد بشيء أكثر من النظر بعين الارتياح «إلى إنشاء وطن قومي في فلسطين» ووطن قومي غير محدود، والفارق بين الفكرتين هو الفارق بين وطن قومي يهودي محدود في فلسطين ووطن قومي غير محدود وأخيراً قبل الصهيوينون الأمر الواقع ووافقوا على صيغة التصريح النهائية، وكانت قد عرضت على الرئيس الأمريكي ويلسون، وحظيت بموافقة.

تلك كانت الظروف التي صدر فيها وعد أو تصريح بلفور في ١٥ محرم ١٣٣٦ هـ (٢ تشرين الثاني ١٩١٧ م).

تصريح بلفور (١٥ محرم ١٣٣٦ هـ) :

وكان تصريح بلفور عبارة عن خطاب موجه من وزير خارجية بريطانيا لورد آرثر جيمس بلفور إلى اللورد روتشيلد (أحد أركان الصهيونية في بريطانيا) ونصه : إن حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف إلى إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وستبذل جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية على أن يفهم جلياً أنه لن يؤدي بعمل من شأنه أن يغير الحقوق المدنية والدينية التي تمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا بالحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى».

والذي يجدر ذكره أن هذا التصريح يطابق تماماً نص المذكرة التي قدمتها المنظمة الصهيونية العالمية إلى الحكومة البريطانية، والتي سبق الإشارة إليها بتاريخ ٢٨ رمضان ١٣٣٥ هـ (١٩١٧ م) كذلك مما يجدره ذكره أنه قد ثبت أن تصريح بلفور هذا كان قد عرض قبل إعلانه على الرئيس الأمريكي ويلسن، وحظى بموافقة في آخر يوم من أيام عام ١٣٣٥ هـ (١٩١٧ م)، كما أيدته الحكومة الفرنسية في ربيع الثاني ١٣٣٦ هـ (١٩١٨ م) تأييداً علنياً ثم تلتها الحكومة الإيطالية فأيدته ولكن ما هي العوامل التي دفعت بريطانيا إلى إصدار هذا الوعد.

لقد ذكر المعاصرون والمؤرخون أسباباً متعددةً لصدور وعد بلفور، فعزاه بعضهم إلى رغبة الحلفاء في كسب الحركة الصهيونية إلى جانبهم حتى تقوم بدور المخرب في ألمانيا والدول المتحالفة معها. وعزاه بعضهم الآخر إلى رغبته انكلترا في دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى الدخول في الحرب إلى جانبها سيما وأن اليهود يسيطرون على الرأي العام الأمريكي، وقبل أيضاً أن الحكومة البريطانية أعطت وعد بلفور رغبة منها في مكافأة وإلزامان على استنباطه مادة الأستون التي تدخل في صناعة الذخائر والمتفجرات الأمر الذي ساعد بريطانيا على كسب الحرب العالمية الأولى.

وواقع الأمر أن العوامل التي دفعت بريطانيا إلى احتضان الحركة الصهيونية وإصدار وعد بلفور يمكن ردها إلى ثلاثة أصول:

أولاً :- محاولة إبقاء روسيا في الحرب بعد قيام الثورة الشيوعية فيها وسقوط القيصر، لأن اليهود كانوا يسيطرون على الصناعة في روسيا ولاسيما الصناعات الحربية، ولهم دور قيادي واضح في الثورة الشيوعية.

ثانياً :- الرغبة في سيطرة بريطانيا على فلسطين لحماية مركز بريطانيا في مصر ولتأمين طرق مواصلاتها البرية في الشرق، سيما وأن فلسطين غدت ذات قيمة استراتيجية لبريطانيا خلال الحرب.

ثالثاً :- إفادة بريطانيا من وجود اليهود في فلسطين حيث يقول ونستون تشرشل في مذكراته «وإذا أتيح لنا في حياتنا وهو ماسيقح حتماً أن نشهد مولد دولة يهودية لا في فلسطين وحدها بل على ضفتي الأردن معا تقوم تحت حماية التاج البريطاني، وتضم نحواً من ثلاثة أو أربعة ملايين من اليهود فإننا سنشهد وقوع حادث يتفق تمام الاتفاق مع المصالح الحقيقية للامبراطورية البريطانية».

ولقد تأكد هذا المعنى الذي صدر عن تشرشل في حديث لوايزمان مع لورد بلفور وقال فيه وايزمان: «وقد بينت للورد أن إقامة مجتمع يضم أربعة أو خمسة ملايين من اليهود في فلسطين سيكون قاعدة اقتصادية كافية يستطيع اليهود منها أن ينتقلوا بطريق الإشعاع إلى الأجزاء الباقية من الشرق الأدنى... لكن هذا العمل يتطلب تنمية الوطن القومي اليهودي في فلسطين تنمية حرة وغير مقيدة

بحيث تتمكن من إسكان أربعة ملايين أو خمسة ملايين من اليهود في فلسطين في غضون جيل واحد، ويجعل من فلسطين بلداً يهودية في ظل التاج البريطاني، قد اقنعت اللورد بأن ما يسمى بالاستعمار ليس إلا الصهيونية بعينها، وقال أحد الصهاينة أيضاً: لقد أيدنا الثورة التركية على ١٣٢٦ هـ (١٩٠٨ م) بالمال والتنظيم، ولكننا من الآن فصاعداً قد نفنضنا أيدينا من الأتراك فلم يضمن لنا الجو الذي نستطيع فيه أن نجلب رؤوس أموال أمريكية ويهودية إلى فلسطين إلا حكومة أوربية، ويبدو واضحاً أن مثلهم الأعلى هو فلسطين انكليزية أو فلسطين أمريكية، وهم يفضلون فلسطين انكليزية نظراً لعلاقات بريطانيا التجارية مع مصر ومركز بريطانيا لدى العرب.

رابعاً :- الحقد الصليبي على المسلمين والذي أثار الأوروبيين قروناً طويلة لسيطرة النصارى على القدس. وإن وجود دولة لليهود وسط العالم الإسلامي بل في مركزه ليساعد على إفساد المسلمين وإضعافهم بابعادهم عن عقيدتهم نتيجة الأخلاق اليهودية.

ويتضح إذن أن الصهيونية كانت تعد بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية بأن تحول فلسطين من أرض مسلمة إلى قطعة من الغرب بما يضمن للدول الاستعمارية بوجه عام وبريطانيا بوجه خاص وجوداً مستديماً في العالم الإسلامي وما يؤكد هذه الحقيقة أن الحركة الصهيونية قد تحالفت بادية ذي بدء مع الاستعمار البريطاني، وعن طريق هذا التحالف كانت بريطانيا تتطلع للوصول إلى فلسطين، وقد قال أحد الانكليز «إن الصهيونية كانت منذ البداية حركة انكليزية وليست حركة يهودية فحسب».

وهنا ملاحظات عامة حول وعهد بلفور :-

أولاً :- ليس من حق بريطانيا أن تصدر وعداً تمنح بموجبه بلداً لا تملكها ولا تسيطر عليها ولم يكن لها سلطان للتصرف في أراضيها.

ثانياً :- جاء في تصريح بلفور «ينشأ في فلسطين» أي أن انكلترا لم تتعهد بأن تكون فلسطين كاملة وطناً قومياً لليهود، فإن عبارة وطن قومي تعني الملجأ أو المأوى الذي يستطيع اليهود أن يفروا إليه من الاضطهادات التي تعرضوا إليها في أوروبا.

ثالثاً :- وجاء في تصريح بلفور عبارة أن «لايسمح بإجراء شيء» يلحق الضرر بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين الآن «وهذه العبارة مضللة وغريبة فقد عدت بريطانيا مسلمي فلسطين - ويمثلون ٩٠٪ من السكان بينما لايمثل اليهود سوى ٢٪ وحتى لو كانوا ٧٪ بعد مجيء دفعات من اليهود - طوائف غير يهودية، وبذلك جعلت فلسطين كأنها بلاد يهودية وسائر السكان من غير اليهود دخلاء أو أقليات ضئيلة، والحقيقة أن المسلمين في فلسطين هم الذين يشكلون غالبية السكان ٩٠٪ ويملكون ٩٥٪ من الأراضي، ويعيشون في فلسطين بلا انقطاع منذ أكثر من ١٣٩٠ سنة.

رابعاً :- ونص التصريح على المحافظة على الحقوق التي يتمتع بها اليهود في البلدان الأخرى وبمركزهم السياسي فيها، ويلاحظ أن اليهود انفسهم هم الذين طلبوا ذلك لأن عدداً كبيراً في أمريكا وفي غيرها من دول أوروبا، ممن تجنسوا بجنسية البلاد التي يقيمون بها يخشون من أن إنشاء الدولة اليهودية قد يجرمهم من جنسيتهم التي يحملونها ونشاطهم الاقتصادي الذي يزاولونه.

أما موقف المسلمين من تصريح بلفور فقد أثار هذا التصريح حيرةً وفزعاً في العالم الإسلامي، إذ رأي فيه المسلمون اعتداء على جزء من أراضيهم هو فلسطين، وسلب حقوق أهلهم وتسليمه لليهود، وبذلت بريطانيا جهوداً طائلة لتبديد مخاوف المسلمين حتى لا تتوقف مساعدتهم للحلفاء والحرب لا تزال دائرة، فأرسلت بريطانيا مبعوثاً خاصاً هو «غارث» لمقابلة الشريف حسين بن علي وطمأنته على حسن نوايا الحكومة البريطانية وأقنعت بأن التعاون بين المسلمين واليهود يحقق الخير لهم جميعاً.

والواقع أنه في هذا العالم المادي لاحق إلا للقوة التي يجب أن يسعى إليها المسلمون، ويعدوا العدة لها.

وكان تصريح بلفور هو بداية مشكلة فلسطين، إذ سعي اليهود في مؤتمر الصلح وفي مؤتمر سان ريمو ١٣٣٨ هـ (١٩٢٠ م) لوضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، وتضمين صك الانتداب بنوداً تهدف إلى تحقيق وعد بلفور.

الانتداب البريطاني في فلسطين :

حتى عام ١٣٣٦ هـ (١٩١٧ م) كانت فلسطين بمفهومنا الحالي جزءاً من الدولة العثمانية، وتتألف من ثلاث متصرفات منها: متصرفيتا عكا ونابلس وهما تابعتان لولاية بيروت، ثم متصرفية القدس الشريف وهي متصرفية مستقلة تتبع مباشرة استانبول، وتضم أربعة أفضية هي يافا، وغزة، بئر السبع، والخليل.

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى استولت الحملة البريطانية بقيادة الجنرال اللنبي على فلسطين في ١٣٣٦ هـ (١٩١٧ م) وخضعت فلسطين للإدارة العسكرية البريطانية ١٣٣٦-١٣٣٩ هـ (١٩١٧-١٩٢٠ م) على اعتبار أنها جزء من أراضي العدو المحتلة، وتقرر انتداب بريطانيا عليها في مؤتمر سان ريمو، وتضمنت بنود صك الانتداب شروط إنشاء وطن قومي لليهود، وإقامة وكالة يهودية تقدم النصح والمعونة للإدارة الفلسطينية في النواحي الاقتصادية والاجتماعية التي تتصل بإقامة الوطن القومي لليهود، «كما نص صك الانتداب على تسهيل هجرة اليهود وإقامتهم، دون إضرار بحقوق ووضع العناصر الأخرى من السكان».

وهكذا جاء صك الانتداب من الأصل منافياً للهدف الذي توخته العصبة من وراء نظام الانتداب، وهو مساعدة الشعوب غير المتطورة على الحكم الذاتي بواسطة دولة كبيرة متقدمة، بل إن صك الانتداب على هذا النحو قد وضع أساس إبادة سكان فلسطين الذين لم يشر إليهم في صك الانتداب بكلمة واحدة مع انهم الأغلبية الساحقة هناك حينذاك. والواقع أن عصبة الأمم لم تكن لتتجه إلى جانب إلا والحقده الصليبي هدفها، وإن الدول الكبرى يعني النصرانية التي تحمل الصليبية بين جوانحها وإن ادعت تحت العلبانية، وكذلك هي جمعية الأمم الآن.

شرعت بريطانيا في تهويد فلسطين فعينت السير هربرت صموئيل مندوباً سامياً لفلسطين، وهو يهودي متحمس للصهيونية، وقد رشحته الحركة الصهيونية وأقام صموئيل إدارة إستعمارية صهيونية كاملة فاختر (بتتويش) نائباً له، وهو صهيوني، ورفع عدد الموظفين اليهود في إدارة الى أربعة أضعاف عدد الموظفين المسلمين، وعين مديري الهجرة، والجنسية، والتجارية من الصهيونيين، وأخذت تلك الإدارة تصدر القرارات والقوانين التي تهدف إلى صبغ فلسطين بالصبغة اليهودية

الصهيونية، فعدت اللغة العبرية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية وظهرت طوانع البريد، وقطع النقود تحمل كلمة «أرض اسرائيل بالعبرية» ترجمة لكلمة فلسطين بالعربية، وعملت الإدارة البريطانية على السماح لأكثر عدد من اليهود بالهجرة إلى فلسطين وتمليكهم أكبر مساحة من الأرض، كما سمحت للوكالة اليهود بتمثيل اليهود في فلسطين وجعلتها دولة في داخل دولة، ولانقر بريطانيا أمراً في فلسطين إلا بالاتفاق معها، وتركت لها حرية إقامة المدارس، والمستعمرات، والتشكيلات العسكرية، وتحديد أعداد المهاجرين ومنح الجنسية، والتصرف الاقتصادي، وبينما كانت عملية تهريب السلاح مقبولة لليهود كان المسلم الذي يضبط معه مسدس يحكم عليه بالسجن مدة خمس عشرة سنة وأحياناً بالإعدام.

وهكذا تكون بريطانيا قد أوفت بالتزامها نحو الصليبية وتعهدتها نحو اليهود بوضع وعد بلفور موضعاً عملياً وتطبيقه فعلاً، ونجحت السياسة الانكليزية خلال الانتداب في زيادة عدد اليهود في فلسطين، وزيادة تملكهم الأراضي في فلسطين، وإقامة قوتهم العسكرية.

أدرك سكان فلسطين ما يدبر لهم، وانفجر الشعور الوطني منذ الانتداب وحتى قيام الحرب العالمية الثانية ١٩٣٩ - ١٩٤٥ في مظاهرات، واضطرابات، وثورات دامية عبروا فيها عن سخطهم على السياسة البريطانية وحليفها الصهيونية، وتحملوا عبء الكفاح ضد الصهيونية والاستعمار، قاموا بتوحيد القوى الوطنية في فلسطين إثر إعلان وعد بلفور في ١٥ محرم ١٣٣٦ هـ (١٩١٧ م)، فقد عقدوا مؤتمراً في القدس سنة ١٣٣٨ هـ أعلن فيه المؤتمرون عن رغبتهم في الاستقلال الكامل، والوحدة مع سوريا، ورفض وعد بلفور، وأجمعوا على قراراتهم هذه أمام لجنة (كنغ - كرين) التي جاءت للتحقيق في السنة نفسها كما اشتركوا مع المؤتمر السوري بدمشق سنة ١٣٣٩ هـ، وأجمعوا قراراتهم مع قراراته، وأعلنوا استقلال سوريا بما فيها فلسطين، وتوزيع فيصل ملكاً عليها.

وتبلور البرنامج الفلسطيني في الأهداف الرئيسية التالية وهي:- إلغاء وعد بلفور - رفض الانتداب البريطاني، استقلال فلسطين - تشكيل حكومة فلسطينية نيابية - حق سوريا ولبنان وفلسطين في قيام وحدة بينهم والاستقلال، فهم منطقة طبيعية واحدة.

وفي عام ١٣٣٩ ثبت الاضطرابات في فلسطين، وهاجم السكان اليهود، فقد رفض الزعماء في فلسطين أن يعترفوا بشرعية الانتداب، أو بحق البريطانيين في تنفيذ وعد بلفور، وطالبوا بالاستقلال، وكانوا في البداية يوجهون عداؤهم نحو اليهود وحدهم، ولكن مع مرور الزمن تغير هذا الاتجاه، وتبلور استياء السكان من الإدارة البريطانية في فلسطين، واتخذ شكل العمل ضد الحكومة وحاولت الحكومة البريطانية تهدئة العرب، وتحويل الحركة الوطنية عن غاياتها الرئيسية، فكانت تشكل لجاناً للتحقيق تارة، وتدعو زعماء العرب إلى المؤتمر تارة أخرى، ثم تصدر كتباً بيضاء تبين فيها سياستها، ولكن دون جدوى، بل بالعكس فقد زاد سخط السكان على السياسة البريطانية المتحالفة مع الصهيونية طالما بقي وعد بلفور قائماً تحميه الحراب البريطانية، وقد انفجرت تلك الاضطرابات نتيجة لخيبة الأمل في عدم تحقيق وعود الاستقلال التي بذلت لهم في أثناء الحرب، والاعتقاد بأن تصريح بلفور قد انطوى على إنكار لحق تقرير المصير، ولخوفهم من أن تقضي الهجرة اليهودية إلى إخضاع المسلمين اقتصادياً وسياسياً لليهود.

وعلى العموم فقد كان التعارض بين أغراض الانتداب وبين مطالب العرب المشروعة منشأ كل الاضطرابات التي وصمت عهد الانتداب البريطاني في البلاد، وباءت المحاولات البريطانية جميعها لتسوية المشكلة بالفشل.

أما المسلمون في بقية الأمصار فيها فكانوا في غفلة وجهل، وظلم وضغط من المتسلطين عليهم من المستعمرين وأعوانهم، وهم يعيشون في حالة لا تمكنهم من رؤية أو معرفة أو التفكير في شيء أكثر مما يعانونه.

ففي عام ١٣٤٠ هـ (١٩٢١ م) قامت اضطرابات خطيرة في فلسطين، وشكلت لجنة للتحقيق، ثم دعي زعماء العرب الفلسطينيين إلى لندن لمفاوضة الحكومة البريطانية في موضوع تأسيس حكومة فلسطينية، وأصر العرب على ضرورة البدء بالغاء تصريح بلفور ووقف الهجرة اليهودية، ولكن الحكومة البريطانية أصدرت الكتاب الأبيض الأول ١٣٤١ هـ (١٩٢٢ م) والذي ينص على استمرار الهجرة اليهودية في حدود الطاقة الاستيعابية، كما وعد بإنشاء مجلس تشريعي ينتخب أكثر أعضائه، وقد رفضه السكان وقبله اليهود.

وتدفق المهاجرون اليهود على فلسطين حتى دخلها في السنوات العشر

(١٣٣٩-١٣٤٩ هـ) ٧٦٠٦٠٠ مهاجر، كما زادت مساحة الأراضي التي كانوا يمتلكونها بتشجيع من السلطات البريطانية، وسبب ذلك أزمة، وضاعت سبل المعيشة أمام السكان بينما كان اليهود يتلقون المساعدات المالية من الهيئات الصهيونية بالخارج، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وبحادث الاضطرابات في فلسطين في عام ١٣٤٨ هـ (١٩٢٩ م) بسبب حادث البراق (حائط المبكى)، وذلك لأن اليهود أقاموا ستارا على الحائط ورفضوا إزالته فثارت نائرة المسلمين، وقام اليهود بمظاهرات صاخبة واصطدموا بالمسلمين، وسقط مئات من القتلى والجرحى، فشكلت بريطانيا لجنة للتحقيق (لجنة شو) فأوصت بتحديد الهجرة اليهودية، وفرض قيود على انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود، كما أوصت باستئناف المباحثات لوضع دستور للحكم الذاتي، وعلى الرغم من ذلك فقد أصدرت بريطانيا الكتاب الأبيض الثاني في عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م) تمسكت فيه بتصريح بلفور، والانتداب، وأعلنت عن تشكيل مجلس تشريعي، وتحديد الهجرة اليهودية، ووقف انتقال الأراضي من العرب إلى اليهود، وعلى الرغم من أن تلك القرارات لا تحقق الأهداف الرئيسية للسكان إلا أن اليهود شنوا عليها حملة شعواء حتى اضطرت الحكومة البريطانية إلى التراجع فأصدرت كتابا آخر (١٣٥٠ هـ) - دعاه العرب بالكتاب الأسود - تعهدت فيه الحكومة البريطانية بتسهيل الهجرة اليهودية، وشرائهم أراضي العرب، وعلى إثر ذلك عمت فلسطين المظاهرات للاحتجاج ضد الحكومة، وعقد مؤتمر شعبي في نابلس دعا إلى عدم التفاهم مع الانكليز إلا على أساس المطالبة بالاستقلال ضمن وحدة بلاد الشام.

وكان السبب الرئيسي في ازدياد هجرة اليهود في الفترة ما بين ١٣٥٢-١٣٦٥ هـ هو اضطهاد النازية الألمانية لليهود بعد أن تولى هتلر الحكم فأخذ اليهود يهاجرون من ألمانيا فراراً من الاضطهاد النازي، وشهدت فلسطين - ابتداءً من عام ١٣٥٢ هـ سيلاً من المهاجرين اليهود فوق ماتحتمله طاقة البلاد على نحو ما يوضحه الإحصاء الآتي الذي يبين تعداد اليهود في فلسطين في سنوات مختلفة :-

سنة ١٣٤١	٨٣,٧٠٠	من مجموع سكان فلسطين ٦٤٩,٠٤٨
سنة ١٩٢٢/١٣٥٠ هـ	١٧٤,٦٠٦	من مجموع سكان فلسطين ٩٦٦,٧٦١

سنة ١٣٥٤ / ١٩٣٠م	٣٥٥,١٥٧	من مجموع سكان فلسطين	١,٢٤١,٥٥٩
سنة ١٣٥٩ / ١٩٣٥م	٤٦٣,٥٣٥	من مجموع سكان فلسطين	١,٤٧٧,٩٧٧
سنة ١٣٦٥ / ١٩٤٦م	٦٠٨,٢٣٠	من مجموع سكان فلسطين	١,٨٤٥,٥٦٠

وياطراد هجرة اليهود ازدادت المقاومة وفي رجب ١٣٥٢ هـ / ١٩٣٤م قام العرب بإضراب عام بعد أن عقدوا مؤتمراً في القدس في ذي القعدة ١٣٥١ هـ وقرروا فيه منع الهجرة، ومنع بيع الأراضي لليهود، ورفض التعاون مع بريطانيا، ونشبت الاضطرابات وعمت المظاهرات في أنحاء البلاد احتجاجاً على السياسة الانكليزية، وتلا ذلك ثورة الشيخ عز الدين القسام ١٣٥٤ هـ (١٩٣٦م) كما قدمت الأحزاب الفلسطينية مذكرة إلى الحكومة البريطانية ضمنها مطالب الحركة الوطنية الفلسطينية الخاصة بتشكيل حكومة نياية، ووقف الهجرة، وعدم بيع الأراضي، فأجابت انكلترا بتكوين مجلس تشريعي، ورفضت موضوع وقف الهجرة، ووقف بيع الأراضي، ولم يجد المسلمون مناصاً من إعلان الثورة على بريطانيا.

وفي أواخر عام ١٣٤٥ هـ قامت ثورة عنيفة لم تحمد حتى قامت الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩م) وبدأت الثورة بإعلان الإضراب العام في البلاد الذي استمر ستة شهور حتى شلت حياة البلاد الاقتصادية، واتحدت الأحزاب العربية المختلفة في هيئة واحدة باسم «الهيئة العربية العليا» وقطعت خطوط المواصلات والبرق، وهو جمت المعسكرات البريطانية، واشتدت السلطات البريطانية في أعمال القمع من سفك الدماء، وحرق القرى، والسجن، والنفي، والتعذيب.

وكان للثورة الفلسطينية صداها القوي في سائر العالم الإسلامي رغم ضعف وسائل الإعلام يومذاك إذ اعتقد السكان جميعاً أن قضية فلسطين لم تعد قضية أهلها وحدهم، وإنما غدت قضية المسلمين جميعاً فقامت في العواصم العربية مظاهرات الاحتجاج على السياسة البريطانية وتوافد المتطوعون من جهات متعددة لنصرة إخوانهم الفلسطينيين.

ولم يقف الإضراب، وتهدأ الثورة إلا بعد أن تدخل رؤساء الدول العربية وتوسطوا بين حكومة بريطانيا والثوار والفلسطينيين فتوقف الإضراب في رجب

١٣٥٥ هـ ، وأفقد ذلك التدخل الحركة العربية في فلسطين جانباً كبيراً من قوتها واندفاعها فجاء وقف الثورة في صالح الأطماع الاستعمارية.

وعادت بريطانيا إلى سياسة اللجان فشكلت لجنة بيل لدراسة أسباب الاضطراب الأخير في فلسطين، واقترحت اللجنة إنهاء الانتداب، وتقسيم فلسطين إلى دولة عربية، ودولة يهودية وبقاء الأماكن المقدسة تحت سيطرة الدولة المنتدبة، ورفض كل من المسلمين واليهود تقرير (بيل) واستؤنفت الثورة في عام ١٣٥٦ هـ (١٩٣٧ م) واشتدت في عام ١٣٥٧ هـ بل لم تنقطع الاضطرابات، والثورة حتى قيام الحرب العالمية الثانية ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م) أي أن الثورة الفلسطينية قد استمرت ثلاث سنوات وخمسة أشهر، من ذي الحجة ١٣٥٤ إلى رجب ١٣٥٨ هـ . وقد كتب المجاهدون الفلسطينيون خاصة والشعب الفلسطيني عامة في ثورتهم هذه أروع آيات البسالة والفداء.

لقد كان مسلمو فلسطين الذين يتجاوز عددهم مليوناً ونصف مليون نسمة يقارعون في ثورتهم هذه الامبراطورية البريطانية والصهيونية العالمية معاً، بكل ماتملك هاتان القوتان من جنود وحشود وأموال ووسائل عسكرية وسياسية واقتصادية وكانوا يقارعون تلك القوى العالمية وهم قلة لا تكاد تذكر في العدد والسلاح والمال، وفي كل وسائل الحروب والقتال، وكان إيمانهم ويقينهم هو الذي يدفعهم للاستتامة في سبيل غايتهم المثلى وهدفهم الأسمى.

وشهد العالم بأسره على بطولة الشعب الفلسطيني في تلك الثورة، واخذت صحف العالم وإذاعاته تردد صدى هذه الثورة الفريدة ووقائعها البارزة بما لم يسبق له مثيل من العناية والاهتمام، كما اضطرت الصحف البريطانية نفسها للاعتراف ببطولة الثوار الفلسطينيين الذين قاموا بمقاومة تبهر العالم بما فيها من بأس واستتامة، وتثير الحماسة بين المسلمين من سكان الأمصار العربية بحكم الجوار والقرب، واعترف وزير المستعمرات البريطانية كذلك بخطورة الثورة وقوتها وشجاعة الثوار الذين تدفعهم عقيدتهم لركوب الأخطار، وأشاد هتلر بالشعب الفلسطيني، وببطولته الخارقة في تلك الثورة التي قارعت الاستعمار والصهيونية معاً.

وأدركت بريطانيا استحالة تقسيم فلسطين وأن أضمن قاعدة للسلام والتقدم

في فلسطين هي التفاهم بين المسلمين واليهود، ودعت إلى عقد مؤتمر مائدة مستديرة في لندن في الوقت الذي كانت فيه الثورة الفلسطينية لاتزال محتدمة، وقد وجهت الدعوات لحضور هذا المؤتمر في لندن إلى كل من مصر، والعراق، والسعودية، واليمن، وشرق الأردن، بالإضافة إلى عرب فلسطين، والوكالة اليهودية، واجتمع المؤتمر في الأيام الأخيرة من عام ١٣٥٧ هـ ولكن ما إن بدأت اجتماعاته حتى انقسم إلى قسمين، لأن عرب فلسطين رفضوا أن يجلسوا على المائدة التي جلس عليها المندوبون اليهود، وقد انفض المؤتمر في مطلع ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م) دون أن يصل إلى أي اتفاق.

في ٢٧ صفر ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م) أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض الثالث الذي يشتمل على المقترحات الجديدة، التي تهدف إلى إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، خلال عشر سنوات على أن تحدد علاقاتها مع بريطانيا بمعاهدة تكفل لكل من الدولتين احتياجاتها التجارية والاستراتيجية في المستقبل، ولم توضح بالضبط صيغة الدستور الجديد، ولن ذكر بشكل مهم أن «إنشاء دولة مستقلة والتخلي تماماً عن إشراف الانتداب على فلسطين يستلزمان قيام علاقات بين العرب»^(٤٦) واليهود تجعل في حيز الإمكان قيام حكومة صالحة» وكان البريطانيون بعد مرور ثلاث سنوات على الثورة الفلسطينية الكبرى لا يزالون يأملون في التوفيق بين الطرفين. أما فيما يتعلق بالهجرة فقد ذكر الكتاب الأبيض ضرورة تحديدها بإضافة ٧٥٠٠٠٠ خلال السنوات الخمس التالية، وقد قوبل الكتاب الأبيض بالرفض من قبل الجانبين العربي الفلسطيني واليهودي، كما رفض توصيات الكتاب الأبيض الثالث مندوبو الدول العربية عدا مندوب حكومة شرق الأردن.

ووجدت الحكومة البريطانية نفسها في موقف صعب مليء بالتناقضات والأخطار حقيقة أن المصالح الامبراطورية قد أملت عليها ضرورة مواصلة إقامة علاقات

(٤٦) كان المستعمرون يستعملون كلمة «عرب» بدلاً من «مسلمين» رغم أن كلمة «عرب» تدل على جنس، وكلمة يهود تدل على دين، وذلك خوفاً من إثارة الجانب الديني وإعلان الجهاد والحرب المقدسة هذا من جانب، ومن جانب آخر حتى يدخلوا بين المسلمين بعض النصارى فكانوا عيوناً لهم على المسلمين، ويرتكزون عليهم في مصالحهم.

حسنة مع العرب، إلا أن ضغط الساسة العرب على بريطانيا لم يكن فعالاً، وكان من الطبيعي أن تكون الحكومة البريطانية أكثر عطفاً على المطالب العربية، وبخاصة ما لم يهدد منها السيطرة البريطانية على فلسطين. وما يجدر ذكره أن سيطرة بريطانيا على الأراضي المتاخمة لقناة السويس من جهة الشمال كانت تحتل مكاناً هاماً في خطتها الخاصة بوجود وطن قومي لليهود في فلسطين، وبدا هذا واضحاً حين ازدادت الملاحة والمواصلات الجوية، وفي الوقت نفسه ازداد النقد العلني في بريطانيا لمنح تنازلات على حساب اليهود في الوقت الذي نظم فيه اليهود الهجرة غير المشروعة على مدى أوسع من ذي قبل إلى أن نشبت الحرب العالمية الثانية.

وبنشوب الحرب العالمية الثانية دخلت قضية فلسطين في دور جديد وأجل الزعماء اليهود والعرب نزاعهم مع بريطانيا، وظلت فلسطين هادئة نسبياً حتى عام ١٣٦١ هـ (١٩٤٢ م) وحين انحسرت الحرب عن البلدان العربية شدد اليهود نضالهم ضد تنفيذ سياسة الكتاب الأبيض، وركز الصهاينة الجانب الأكبر من دعايتهم في الولايات المتحدة مستغلين ما يتمتع به اليهود من نفوذ كبير في عالم المال والاقتصاد والصحافة والاعلام، فعقدوا في (بلتيمور) في خلال عام ١٣٦١ هـ (١٩٤٢ م) مؤتمراً كبيراً للبحث في مستقبل الخطط الصهيونية، وقرر المؤتمر فتح باب الهجرة غير المحدودة على أن تشرف عليها الوكالة اليهودية، وأن ينشأ في فلسطين اتحاد يهودي، وأن يشكل جيش يهودي، ونظم اليهود في فلسطين حملة منظمة ضد الحكومة البريطانية، وكثرت حوادث الإرهاب، ورغم أن الوكالة اليهودية قد وعدت بالتعاون ضد الإرهابيين إلا أنها لم تفعل شيئاً يذكر.

حينئذ انتقل مركز ثقل الحركة الصهيونية من انكلترا إلى الولايات المتحدة، وبدا أن الرأي العام الأمريكي يميل إلى العطف على الحركة الصهيونية بتأثير العدد الكبير من اليهود الذين يتمتعون بنفوذ كبير وبخاصة في نيويورك، واتخذ الكونغرس الأمريكي قراراً يعضد إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، فأصدر في محرم ١٣٦٣ هـ (١٩٤٤ م) قراراً بتشجيع الهجرة اليهودية غير المحددة، وتأسيس دولة يهودية، وكان هذا الاتجاه يجد تعضيداً من جانب المستر ترومان رئيس الولايات المتحدة الذي يعطف على أماني الصهيونية، ومن جانب الحزبين الرئيسيين في الولايا المتحدة وهما الحزب الجمهوري، والحزب الديمقراطي وتأثير

اليهود طالب ترومان ١٣٦٤ هـ (١٩٤٥ م) بفتح أبواب فلسطين لقبول مائة ألف مهاجر يهودي دفعة واحدة كحل لمسألة اليهود المشردين في أوروبا وألح في ذلك كثيرا وإزاء ذلك قررت الحكومة البريطانية أن تدعو الحكومة الأمريكية للتعاون معها لتشكيل لجنة تحقيق مشتركة.

بدأت اللجنة عملها فطافت ببلاد كثيرة في أوروبا، وفي فلسطين، والبلاد العربية ثم أصدرت تقريرها في عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م) وقد جاء وثيقة متناهية في ظلم المسلمين والإجحاف بحقهم، وقد سلمت اللجنة بأن فلسطين وحدها لا تستطيع أن تحمل مشكلة هجرة اليهود من ضحايا الاضطهاد النازي والفاشي، ومع ذلك فقد أوصت اللجنة بالسماح لمائة ألف يهودي بالدخول الى فلسطين دون إبطاء خلال عام ١٣٥٦ هـ (١٩٤٦ م). أما بخصوص فلسطين فقد رأت اللجنة ألا تتحول سواء إلى دولة يهودية أو إلى دولة عربية بل أن تبقى تحت الوصاية لمدة غير محدودة. وأما التوصيات الأخرى فقد شملت فتح باب الهجرة أمام اليهود دون قيد أو شرط، وإلغاء قوانين عام ١٣٥٩ هـ (١٩٤٠ م) الخاصة بالأراضي، وزيادة، التسهيلات المقدمة لنشر التعليم والتقدم الاقتصادي، واستمر الرئيس ترومان يزاوّل ضغطه بقصد السماح بادخال ١٠٠.٠٠٠ يهودي إلى فلسطين في الحال، وقامت بريطانيا بمجهود آخر لحل القضية الفلسطينية فدعت العرب واليهود الى مؤتمر بلندن عقد في ذي القعدة ١٣٥٦ هـ ومحرم ١٣٦٦ هـ ولكن رفضه الجانبان، وباءت محاولات بريطانيا بالفشل.

وفي خلال عامي ١٩٤٤ و ١٩٤٥ م ازدادت هجمات الارهابيين اليهود اتساعا فنسفت الجسور، ودمرت السكك الحديدية، وبثت الألغام في مراكز الشرطة والمصارف المالية، ومحطات السكك الحديدية، وهوجمت معسكرات الاعتقال، وأطلق سراح المهاجرين اليهود غير الشرعيين الذين اشتدت الحملة بسببهم لإدخالهم الى فلسطين، ولجأوا الى الاغتيال السياسي، فنسفوا فندق الملك داود بالقدس، وكانت تشغله أمانة سر حكومة فلسطين، واغتالوا لورد موين وزير الدولة البريطانية في القاهرة، وحاولوا اغتيال المندوب السامي البريطاني في فلسطين.

ولما تبينت بريطانيا استحالة الوصول إلى حل يوافق عليه العرب واليهود قررت رفع المشكلة إلى الأمم المتحدة للفصل فيها فقد كان العرب يرغبون في إقامة دولة

عربية مستقلة على حين كانت الوكالة اليهودية تطالب بهجرة غير محدودة حتى تصبح لليهود أغلبية عددية تمكنهم من إنشاء دولة يهودية مستقلة.

الأمم المتحدة وتقسيم فلسطين سنة ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م)

وبذلك انتقلت مشكلة فلسطين إلى المنظمة الدولية التي خصصت بضع جلسات (رجب عام ١٣٦٦ هـ وذو الحجة ١٣٦٦ هـ) فقررت تعيين لجنة فرعية خاصة للتحقيق، وانتهت اللجنة الخاصة من وضع تقريرها في شوال ١٣٦٦ هـ وعرضته على الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتضمن التقرير اثني عشرة توصية تقضي بإنهاء الانتداب ومنح فلسطين الاستقلال، وإقامة نظام دستوري ديمقراطي يتمشى مع حقوق الانسان، وحقوق الأقليات مع إلغاء الامتيازات، والمحافظة على الوحدة الاقتصادية لفلسطين، على أن تتوقف أعمال العنف فوراً وأن تحل هيئة الأمم المتحدة عى الفور مشكلة المشردين اليهود في أوروبا.

ولكن اختلفت اللجنة حول الخطة التي يجب أن تنفذ بها هذه التوصيات، وظهر مشروعات أحدهما للأكثرية والثاني للأقلية، ودعا مشروع الأكثرية إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين:-

١ - دولة يهودية تبلغ مساحتها ٥٦٪ من مجموع مساحة فلسطين بينما كانت مساحة الأراضي التي كان يملكها اليهود ضمن فلسطين كلها لاتزيد على ٧٪ فقط هذا ويلاحظ ايضاً أن عدد اليهود في هذه الدولة اليهود كان لايكاد يصل إلى نصف مليون نسمة بينما كان عدد المسلمين فيها نحو ٨٠٠ ألف نسمة.

٢ - دولة عربية تمثل ٤٣٪ من مجموع المساحة، وقدر عدد العرب فيها بـ ٧٢٥ ألفاً، أما تعداد اليهود فلا يزيد على عشرة آلاف.

٣ - قطاع دولي يشمل مدينة القدس وما يحيط بها.

واشترط التقرير على أن تستقل كل من الدولتين العربية واليهودية بعد سنتين وأن تدبر انكلترا شؤون فلسطين خلال مدة الانتقال هذا، على حين أن مشروع الأقلية اقترح إنشاء دولة مستقلة اتحادية وقد رفض العرب مشروع الأكثرية والأقلية بينما رحبت الدوائر اليهودية بمشروع الأكثرية آملة أن تسعى بعد ذلك

توسيع الرقعة التي خصها المشروع للدولة اليهودية.

وفي ١٤ ذي الحجة ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م) عرض المشروع على الجمعية العامة للأمم المتحدة ففاز قرار التقسيم بأغلبية ٣٣ صوتاً ضد ١٣ صوتاً وأعلن وزير خارجية بريطانيا بأن بلاده ستسحب من فلسطين، وستهيئ انتدابها يوم أوائل جمادى الآخرة ١٣٦٧ هـ. وما يجدر ذكره أن مشروع التقسيم دار جدل عنيف حوله، وطالت المناقشات بشأنه، وكافح ممثلو الدول العربية كفاحاً مريراً للاحتفاظ بوحدة فلسطين، ولكن الضغط الأمريكي والصهيوني استخدم شتى الوسائل حتى يجيء التصويت إلى جانب مشروع التقسيم وتعرض مندوبو بعض الدول إلى صنوف الإرهاب والابتزاز حتى يوافقوا على المشروع مثلما حدث مع مندوبي ليريا وهابتى والفليين، وذلك لتوافر أغلبية ثلثي أعضاء الجمعية العامة للحصول على الموافقة على المشروع.

حرب عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م)

رفض الفلسطينيون والعرب جميعاً قرار التقسيم واحتدمت الاضطرابات المسلحة بين العرب واليهود وانفجرت ثورة الشعب الفلسطيني فوقعت الاضطرابات بين العرب واليهود، قتل فيها عدد كبير من الجانبين، وأخذت السلطات اليهودية تستورد السلاح بكميات كبيرة، وتفتح الاعتمادات لانشاء جيش كبير، وحينئذ اقترحت الولايات المتحدة وقف تنفيذ قرار التقسيم، وفرض الوصاية على فلسطين تأجيلاً للحل النهائي دون أن تبدى استعدادها لقبول هذه الوصاية لأنها لم تكن ترغب في إرسال قوات مسلحة إلى فلسطين بعد أن استنزفت قواتها خلال الحرب العالمية الثانية، ورفض اليهود ذلك، كما رفضت انكلترا والاتحاد السوفيتي الاقتراح الأمريكي.

وكون العرب «جيش الإنقاذ» وأخذ المتطوعون المسلمون من البلاد العربية المجاورة يجتازون الحدود لنصرة إخوانهم في فلسطين، وارتكب اليهود فظائع تقشعر لها الأبدان، ومنها مذبحه ديرياسين، وذلك لبث الإرهاب كي يترك الناس أوطانهم وينسحبوا منها، كما أسرع اليهود في احتلال بعض المدن العربية، تساعدهم حكومة بريطانيا المنتدبة بالأسلحة، بينما تحرم على المسلمين حمل السلاح، ونتج عن العنف والمذابح هجرة عدد من سكان فلسطين إلى الخارج.

وما إن أعلنت بريطانيا إنهاء الانتداب البريطاني حتى أسرع اليهود بإعلان قيام دولتهم «إسرائيل» وكانت حكومة الولايات المتحدة أول من اعترف بها وتلاها الاتحاد السوفيتي وبقية الدول الأخرى.

وإزاء ذلك الوضع المتردى قررت الدول العربية التدخل العسكري في فلسطين، لإنقاذ أهلها ومساعدتهم على إقامة حكومة وطنية موحدة في فلسطين، كما أدخل رجالات الحركة الإسلامية السجون، لأنه من المحتمل أن يقوموا بحركات لا تتفق مع ما هو مرسوم، وقد تكرر هذا قبل كل حرب جرت بين العرب واليهود. وعلى الرغم من أن الجيوش العربية قد تدخلت عسكرياً دون سابق استعداد مما أظهر نقصاً فاحشاً في التسليح والتدريب والتنظيم إلا أنها أحرزت بعض الانتصارات على أرض فلسطين في الأسبوع الأول من الحرب، وفي الوقت نفسه كان لهذا الدخول أثر سلبي إذ طلبت من السكان الخروج من مدنهم كي لا يتأثروا بدخول الجيوش العربية، ولم يتجاوز بعضها حدود فلسطين التي رسمت بعد الحرب العالمية الأولى وذلك ضعفاً أو حسب خطة مرسومة - الله أعلم - لأن قادة العرب يعرفون النتيجة. وقدم المندوب الأمريكي بإيعاز من دولة اليهود اقتراحاً إلى مجلس الأمن لوقف القتال لمدة شهر فوافق العرب شريطة أن تتوقف شحنات الأسلحة إلى اليهود ويتوقف أيضاً سيل المهاجرين الجدد، ولكن مجلس الأمن أوقف القتال وحرم على الطرفين جلب الأسلحة مع السماح للمهاجرين اليهود بالقدوم على ألا يشتركوا في القتال خلال الهدنة وهكذا فرضت الهدنة الأولى في فلسطين ابتداء من شعبان ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م)، ولا شك أن هذه الهدنة، قد أعطت لليهود فسحة من الوقت لتنظيم قواتهم وجلب السلاح الذي كان يعوزهم، وخاصة سلاح الطيران، والمدفعية والمدفعية الثقيلة على الرغم من مخالفة ذلك لشروط الهدنة هذا في الوقت الذي بقي فيه العرب على حالهم من فقر في السلاح والمعدات، وانقسام في الخطط العسكرية، إلى جانب الخلافات السياسية، حتى إذا تجدد القتال في رمضان بدأ رجحان كفة اليهود في فلسطين في مختلف الجبهات، وعاد مجلس الأمن فأوقف القتال بعد عشرة أيام وفرض الهدنة الثانية، وقد كسب اليهود في خلال هذه العشرة مزيداً من أرض فلسطين بلغ ثلاثة أضعاف ما كسبوه في الجولة الأولى، واستطاعت دولة اليهود أن تحقق مزيداً من الانتصارات وكسب الأراضي بسبب خلافات الدول العربية، وفشلت

الدول العربية في تحرير فلسطين، وفي عام ١٣٦٨ هـ (١٩٤٩ م) عقدت معظم الدول العربية اتفاقيات هدنة دائمة مع دولة اليهود.

ونتيجة عن حرب فلسطين لعام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) قيام دولة اليهود، وبقي في يد العرب منطقتان: الضفة الغربية، وقد ضمت للأردن، وقطاع غزة وقد بقي تحت الإدارة المصرية، وتشريد ثلاثة أرباع مليون لاجيء فلسطيني لجأوا الى البلاد العربية المجاورة.

القضية الفلسطينية بعد عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م)

وبعد ثمانية أعوام من الحرب الأولى ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) بين العرب واليهود، حدث العدوان الثلاثي (انكلترا - فرنسا - إسرائيل) على مصر، وأخذ قطاع غزة من أيدي القوات المصرية، وقد سبق هذا ضرب للحركة الإسلامية في مصر، فعند العدوان كانت المهیضة الجناح لاستطيع أن تفعل شيئاً، وهي التي فعلت الكثير ضد اليهود عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م)، وضد الانكليز في القناة عام ١٣٧٠ هـ . وبعد ثلاثة أيام من العدوان تدخلت الولايات المتحدة فتوقف القتال.

إن مشكلة اللاجئين العرب تشكل مأساة من مآسي الانسانية الكبرى، وقد تفاقمت نتيجة لحرب ٢٥ صفر ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م) واستيلاء اليهود على سائر الأراضي الفلسطينية إضافة إلى سيناء في مصر، والجولان في سورية، إذ أن حكومة اليهود ضربت دولة دولة، فبدأت بمصر فالأردن وسورية، بحيث كانت كل دولة تنتظر دورها حتى يتم نقل الجنود اليهود من جبهة وأخرى، كأن الخطة مرسومة أو تمثيلية هادفة، وسبق هذه الحرب ما سبق غيرها من زج أصحاب الحركات الاسلامية في السجون، وخاصة في مصر وسورية. ورفضت إسرائيل عودة اللاجئين إلى ديارهم، وقد تحولت قضية فلسطين منذ قيام اسرائيل عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) إلى مشكلة دولية عالمية، فأصبحت الولايات المتحدة تقدم الدعم المادي والعسكري لدولة اليهود، بينما تحولت الدول الاشتراكية وعلى رأسها الاتحاد السوفيتي عن تأييد دولة اليهود بعد أن تبين لها أن هذه الدولة ليست الا امتداداً للقوى الاستعمارية في المنطقة وأنها تستعمل أداة بيد الدول الغربية، فتوقف الدعم العسكري، وإن كانت تزودها بالعقول البشرية التي تهاجر باستمرار من الاتحاد السوفيتي إلى دولة اليهود، إضافة إلى أن الدول الاشتراكية لم تكن لتحرك ساكناً

وقت الأزمات، ويعتريها الصمت.

وأمنعت الدول الغربية الكبرى في تأييدها لدولة اليهود، فأصدرت دول الغرب الكبرى الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في رجب ١٣٦٩ هـ مايو ١٩٥٠م تصريحا مشتركا أعلنت فيه عزمها على المحافظة على السلام والاستقرار في هذه المنطقة، ومعارضتها الأكيدة لاستخدام أية دولة في هذه المنطقة القوة أو التهديد بالقوة، كما أعلنت أنها ستعمل بكل مافي وسعها لمنع أية دولة من نقض الهدنة أو تعديل خطوطها، وكذلك عبرت الدول الثلاث في هذا التصريح عن معارضتها لأي سباق للتسلح بين الدول العربية واسرائيل وهكذا حرص الغرب على سلامة اسرائيل وضمان حدودها حتى لقد امتنع عن تزويد الدول العربية بالسلاح، بينماضمت اسرائيل تتزود بالسلاح من الولايات المتحدة الأمريكية.

ويفضل مساندة الدول الغربية الكبرى لليهود فقد أمنعت دولتهم في نقص الهدنة كلما استطاعت إلى ذلك سبيلا، وخاصة عام ١٣٧٤ هـ حين قامت بعدوان غادر على قطاع غزة، وقامت بعدوانها على مصر عام ١٣٧٦ هـ (١٩٥٦ م) بالاشتراك مع انكلترا وفرنسا، وقد استخدم الاستعمار اليهود كمخلب قط واتخذ دولتهم قاعدة للعدوان في العالم الإسلامي يزودها باستمرار بالمساعدات السياسية والعسكرية والمالية والفنية، وقامت دولة اليهود أيضا بعدوان في صفر ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م) واحتلت بقية فلسطين والجولان وسيناء، ورفضت الانصياع لقرارات مجلس الأمن وهيئة الأمم المتحدة بالانسحاب وعودة اللاجئين إلى ديارهم، ونتج عن حرب ١٣٨٧ هـ (١٩٦٧ م) قيام الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية التي اعترف بها العالم بأسره ممثلا للشعب الفلسطيني.

فقام العرب بشن حرب ١٠ رمضان ١٣٩٣ هـ (١٩٧٣ م) وأحرزوا انتصارات عسكرية وسياسية محدودة من جهة، وأحرز اليهود انتصارات أيضاً بعد الأيام الأولى التي انتصر فيها العرب وجاءت صفارة الحكم لوقف القتال والعمل للحل السلمي.

وبدأ عمل الفدائيين الفلسطينيين الذين تجمعوا في لبنان، وسدت في وجههم بقية الحدود، وظهر أثرهم على لبنان، كما ظهر في فلسطين على اليهود. وقامت الحرب الأهلية في لبنان ١٣٩٥ - ١٣٩٧ هـ (١٩٧٥ - ١٩٧٧ م).

وتدخلت بعض الدول العربية ونال الفلسطينيون قسطا من الضرب والقتال وخاصة في تل الزعتر .

واشتركت بعض الدول العربية في إرسال قوات من جيوشها كقوة للردع للمعتدي في لبنان، وبعد مدة بقيت القوة السورية وحدها، ثم دخل اليهود لبنان من الجنوب، وحاصروا بيروت الغربية، ولم يتمكنوا من دخولها مادامت فيها مقاومة فلسطينية، ثم انسحبت هذه المقاومة حمايةً للمدينة وبعثر الفدائيون الفلسطينيون في سوريا، والعراق، والأردن، واليمن، ومصر، والسودان، وتونس، و... . ثم إن اليهود قد أقدموا على ارتكاب جريمة بشعة ونكراء، إذ دخلوا على نخيمي صبرا وشاتيلا، وذبحوا عدة آلاف من الفلسطينيين، ولم يخرج اليهود بعد من لبنان.

ح - المملكة الأردنية الهاشمية

كانت المناطق في شرق الأردن قطعةً من بادية الشام تتبع في أيام الحكم العثماني ولاية دمشق، ولم يكن حتى في المشروعات الاستعمارية مشروع لجعلها دولةً خاصةً لفقر المنطقة وقلة سكانها، ومعظمهم من البدو.

وقد فتحتها القوى العربية أثناء الحرب العالمية الأولى، وهي في الطريق الى دمشق، وكانت قطعة من مملكة فيصل التي أقيمت في سوريا عام ١٣٣٩ هـ (١٩٢٠ م) ولم يبد الانكليز الذين كانوا يحتلون فلسطين أي اهتمام بشأنها، فلما كان تقسيم الانتداب بينهم وبين فرنسا في مؤتمر سان ريمو، وكان جنوب الشام من حصتهم، لم يسرعوا لاحتلالها بل وعدوها بالاستقلال إثر دخول الفرنسيين دمشق، وتركوها تخضع لأربع حكومات محلية منفصلة بعضها عن بعض في اربد، وعجلون، وعمان، والكرك تحت إدارة المندوب السامي في القدس.

وحين رأوا الأمير عبد الله بن الحسين يجمع في جنوب هذه المنطقة قوي بدوية يريد بها الثأر للملك أخيه فيصل الذي أخرجه الفرنسيون من دمشق، رأوا أن يجعلوا من شرقي الأردن منطقة فاصلة ويستفيدوا من موقعها ذي الأهمية الخاصة

بمراقبة الشرق العربي كلها منها، سواء سوريا وفلسطين من جهة أو العراق والسعودية من جهة أخرى. كما رأى الانكليز أيضاً أن هذه البقعة الموات تهيء لهم مع العراق فرصة التعويض عن عهودهم المنكوتة مع الحسين بن علي الهاشمي، وتكفيهم مؤونة التفكير بدفع أي هجمة قد يقوم بها الهاشميون في الحجاز لإقلاق انتدابهم في الشام.

وهكذا أرضى الانجليز الملك فيصل بعرض العراق، واقتنعوا معه بارضاء أخيه الأمير عبدالله الذي كان نائراً يحمل علم الثورة العربية في منطقة معان بجعل شرق الأردن إمارة له

وقد قصد تشرشل وزير المستعمرات القاهرة، ثم القدس في عام ١٣٣٩ هـ (١٩٢١ م) وبعث إلى الأمير عبدالله فاجتمع به، واتفق معه اتفاقاً لم يغيب عنه الفرنسيون على أن يقوم في شرق الأردن حكومة تتمتع بالاستقلال الاداري، وتسترشد برأي المفوض السامي في القدس وعلى رأسها الأمير عبدالله الذي يتعهد بالمحافظة على فلسطين وسوريا من كل اعتداء. وكان المقصود بهذا الشرط قطع الطريق على أي مطالبة هاشمية بأرض الشام، وفي مقابل ذلك تدفع انجلترا معونة مالية سنوية لتأمين مصاريف الدولة. وحين أقرّ صك الانتداب في صفر عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م) عينت حدود الإمارة، وبعثت إليها بمعتمد بريطاني على رأس كتلة من المستشارين وأهمهم (غلوب) باشا الذي تسلم قوي البدو. ومع كل ذلك فان بريطانيا لم تعترف رسمياً بقيام هذه الإمارة إلا في تصريح عام ١٣٤١ هـ (١٩٢٣ م) خلال زيارة المندوب السامي لعمان.

وكان التصريح واضح الإشارة إلى التبعية الاستعمارية، فقاومة الشعب بشدة، وثاروا ضده، فوجهت بريطانيا إنذاراً إلى الأمير بتسليم الثوار، وكذلك تسليم مالية الدولة للانجليز، وتأليف حكومة يتولى ثلاثة من الانجليز وزاراتها الأساسية. وعملت بريطانيا على تمكين سيطرتها وسلطتها في الأردن وإخاد كل حركة مقاومة مناوئة للاستعمار والحكم، وضم قوة الشرطة إليها. فأثار ذلك سخط الشعب، مما اضطر الامير لتحقيق رغبات الشعب، واشترك ممثلوه في وضع أسس التشريع والإدارة. وألفت لجنة من ممثلي الشعب برئاسة ناظر العدلية، ووضعت قانون الانتخاب لمجلس نيابي سليم، وأقرته الحكومة وذلك عام ١٣٤٢ هـ

(١٩٢٤ م). وحاولت بريطانيا نفس ذلك المشروع بوضع قانون جديد للانتخاب، وألغت القانون السابق. كان هذا دافعاً لانفجار الشعب وإجماعه على المعارضة فاجتمع أحرار الشعب الأردني، وبعثوا بمذكرة إلى عصبة الأمم جاء فيها: باسم الحضارة والإنسانية نلفت نظر عصبة الأمم إلى جميع الحقائق المؤلة التي يوقعا ممثلو بريطانيا العظمى، ونرجو إيفاد لجنة حيادية نزيهة للنظر في تحقيق المطالب الوطنية في الأردن.

وقد وسع الأمير عبدالله إمارته على حساب مملكة أبيه إذا أقنعه بالتنازل له شخصياً عن منطقتي معان والعقبة سنة ١٣٤٣ هـ (١٩٢٥ م) وكانتا تتبعان مملكة الحجاز فلما انهارت هذه المملكة في السنة التالية ألحقها عبد الله رسمياً ببلادها في مطلع عام ١٣٤٤ هـ (١٩٢٦ م) واعترفت الدولة السعودية بذلك في عام ١٣٤٦ هـ (١٩٢٧ م) إثر توقيع معاهدة جدة بين بريطانيا والسعودية.

كان أحرار العرب يلقبون الأمير عبدالله بمنقذ سوريا. فلما قام بهذه الإمارة خاصموه، وانفضوا من حوله فأصدر ضدهم عدداً من القوانين التي تقمع كل حركة في شرقي الأردن، ثم نسج على منوال أخيه فيصل فعقد في أواخر عام ١٣٤٦ هـ (١٩٢٧ م) معاهدة مع انكلترا احتفظت فيها بريطانيا بالشؤون الخارجية والرقابة الاقتصادية والقضائية وبقوات عسكرية للدفاع عن البلاد. فعارض الشعب هذه المعاهدة واشتعلت الثورة في البلاد ضد المعاهدة فأخذها الانكليز بقوة السلاح، ولكن الشعب لم ييأس ولم يستسلم بل استمر في نضاله ضد الاستعمار.

وكان من نتيجة المعاهدة نشر الدستور الأردني في شوال ١٣٤٦ هـ (١٩٢٨ م) وهو من وضع الانكليز فلم يكن للأمير ولا للشعب فيه من حقوق تذكر. ولكنه ينظم السلطات التشريعية في مجلس تشريعي، ويعطى للأمير حق تعيين مجلس المدن أو القبائل. وعقد زعماء الشعب مؤتمراً في عمان رفض الدستور، وقام الانتخابات التي تبعته، ولكن السلطات البريطانية مضت في طريقها الاستعماري دون أن تأبه للمعارضة.

استمر الشعب الأردني في كفاحه فحمل ذلك الحكومة على المطالبة بإلحاح لتعديل المعاهدة، مما اضطر انكلترا في مطلع ربيع الأول ١٣٥٣ هـ (١٩٣٤ م)

لتلبية مطالب الأردنيين، فأبرمت اتفاقاً آخر مكتملاً لمعاهدة ١٣٤٧ هـ يجعل للأمير حق تعيين ممثلين قنصلين لإمارته لدى الدول العربية، ولكن هذا الاتفاق أبقى الجيش تحت سيطرة انكلترا، كما قضى بتقديم انكلترا المعونة المالية للأردن والتي بلغت في الأربعينات (٢ مليون جنيه) مما أفسح المجال لتدخل بريطانيا بشؤون الأردن الحساسة. وقد أحدث هذا الاتفاق هزة وطنية في الأردن وسائر الأقطار العربية، يعود الفضل فيها إلى الشباب الواعي.

وكان من أهم مظاهر التطور في إمارة شرق الأردن، تأسيس الفيلق العربي الذي أنشئ عام ١٣٤٠ هـ (١٩٢٢ م) من فرقة صغيرة تبلغ ألف رجل، ثم أخذ ينمو تدريجياً من ناحية العدد والأهمية، وقد أشرف على تنظيمه قواد انكلترا من أشهرهم غلوب باشا، وكان الالتحاق مسموحاً لكل القادرين من العرب، ولذا ضم الفيلق إلى جانب الأردنيين جنوداً عراقيين، وحجازيين، وفلسطينيين، وسوريين وغيرهم ومعظمهم من البدو. ولقد كان من المملكن أن يصبح الفيلق نواة حقيقة للجيش العربي الخالص في شرق الأردن، لولا أن خضوعه للقادة البريطانيين جعله أداة لتحقيق اتجاهات السياسة البريطانية في الشرق الأوسط.

وإلى جانب الفيلق العربي، وجدت بإمارة شرق الأردن قوة عسكرية عرفت بفرقة الحدود الأردنية التي تألفت بعد إبرام المعاهدة البريطانية الأردنية عام ١٣٤٧ هـ وكانت مهمة هذه الفرقة تنحصر في الدفاع عن الحدود، كما كانت قوة عسكرية بريطانية تحت قيادة المندوب السامي البريطاني في فلسطين.

وفي أواسط عام ١٣٥٨ هـ (١٩٣٩ م) وافقت الحكومة البريطانية على أن يحل محل المجلس التنفيذي مجلس للوزراء يكون مسؤولاً أمام الأمير. وتشكل مجلس الوزراء برئاسة توفيق أبو الهدى الذي شغل منصب كبير الوزراء منذ ١٣٤٧ هـ، وقد شهدت إمارة شرق الأردن تطوراً آخر هو إنشاء طريق حيفا - بغداد بين سنتي ١٣٥٧-١٣٦٠ هـ الذي بلغ طوله ١٠٨٠ كيلو متراً، امتد بأراضي شرق الأردن منها ٣٤٠ كيلومتراً. ولما كان هذا الطريق يمثل معبراً بريطانياً، بالإضافة إلى استخدامه أثناء الحرب في نقل مواد حربية ضخمة، فقد ضاعف من أهمية شرق الأردن الاستراتيجية بالنسبة لبريطانيا.

وفي خلال الحرب العالمية الثانية وقف الأردن إلى جانب الحلفاء، كما شاركت

القوات الحربية الأردنية القوات البريطانية في المجهود الحربي. واستخدمت بريطانيا إمارة شرقى الأردن كموقع هام لمواصلاتها الشرقية، وضربت بريطانيا بواسطة الفيلق العربي الأردنى وقوة الحدود الأردنية المسلحتين بالأسلحة الحديثة حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق عام ١٣٦٠ هـ (١٩٤١ م) وأخذتها، كما اشترك الفيلق العربي وقوة الحدود الأردنية تحت القيادة الانكليزية في الغزو البريطاني لسوريا في الحرب العالمية الثانية بعد ذلك مباشرة والواقع أن الدور الذي لعبه الفيلق العربي في الشرق الأوسط في خدمة المصالح البريطانية، هو الذي أقنع بريطانيا إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها بزيادة مساعداتها لشرق الأردن. ومن ناحية أخرى، كان الفيلق العربي الذي يشكل قوة عسكرية لا تتناسب على الإطلاق مع مساحة شرق الأردن وقرها هو العامل الرئيسي الذي مكن الأمير عبدالله من أن يلعب دورا رئيسيا في تطور الموقف بعد الحرب العالمية الثانية في فلسطين بوجه خاص، وفي العالم العربي بوجه عام.

كما اتجه الأمير عبدالله خلال الحرب العالمية الثانية نحو طلب الاستقلال والتعاون مع بريطانيا وأراد تحقيق أحلامه السياسية، خاصة وأنه كان يأمل في إقامة مملكة تشمل سوريا الطبيعية (بلاد الشام) وقدم مذكرة إلى بريطانيا بهذا الخصوص إلا أن بريطانيا لم تأبه بهذا الطلب وأهملته، واستبدلت به مشروع جامعة الدول العربية. غير أن الأمير عبدالله استمر في محاولاته لتحقيق مشروعة دون جدوى.

وتبدلت المذاكرات في عامي ١٣٦٢، ١٣٦٣ هـ ١٩٦٣ و ١٩٤٣ م بين بريطانيا والأردن حول منح الأردن استقلاله وقد كللت هذه المساعي بالنجاح، فوقعت بريطانيا معاهدة مع الأردن بتاريخ عام ١٣٦٥ هـ (١٩٤٦ م) وهي قريبة الشبه بالمعاهدة العراقية البريطانية عام ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م) وبموجب هذه المعاهدة اعترفت بريطانيا رسميا بشرق الأردن دولة مستقلة، ووافقت على تبادل التمثيل السياسي معها، وعلى الاستمرار في تقديم المساعدات المالية للفيلق العربي. كما تعهدت بريطانيا بالدفاع عن الإمارة ضد أي عدوان خارجي. وفي مقابل ذلك، حصلت بريطانيا على حق السماح لقواتها بالمرابطة في شرق الأردن، وتعهدت الحكومة الأردنية بتقديم كل التسهيلات الضرورية لها.

وكان بعد إبرام المعاهدة أن أعلن الأمير عبدالله ملكاً على شرق الأردن وقامت الحكومة البريطانية بتعيين وزير مفوض لها في المملكة الجديدة. بيد أن الدوائر الوطنية في شرق الأردن لم تكن راضية عن المعاهدة، ولما كانت بريطانيا قد أقدمت في أعقاب الحرب العالمية الثانية على الدخول في مفاوضات مع مصر، والعراق لإعادة النظر في معاهدي ١٣٥٥ هـ (١٩٣٦ م) (مع مصر) و ١٣٤٩ هـ (١٩٣٠ م) (مع العراق) فقد وافقت بريطانيا على الدخول في مفاوضات مع شرق الأردن من جديد في عام ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧ م)، وهي المفاوضات التي انتهت بعقد معاهدة بريطانية أردنية جديدة في عمان ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م). وقد نصت المعاهدة الجديدة على الدفاع المشترك بين البلدين في حالة الحرب وعلى الاحتفاظ بوحدة من سلاح الطيران الملكي في عمان، والمفرق، وإنشاء مجلس للدفاع المشترك الانكليزي الأردني.

ومع أن المعاهدة البريطانية الأردنية الجديدة قد خفضت بعض الشيء من قبضة بريطانيا على شرق الأردن، إلا أن النفوذ البريطاني قد ظل قوياً في البلاد، بفضل القيود التي احتفظت بها في تلك المعاهدة، والتي ربطت شرق الأردن بعجلة الاستعمار البريطاني، الأمر الذي أقلق الدوائر الأردنية الوطنية والتي لم تستطع القيام بكفاح مسلح ضد الانكليز بسبب شدة ضغطهم عليه، وتمكن قبضتهم منه من جهة واندماج عاهل الأردن في سياستهم وجنوحه إلى سياسة التهذئة من جهة أخرى.

على أن دراسة التطور السياسي في شرق الأردن تتطلب ولاشك الإلمام بدور الملك عبدالله بن الحسين في فلسطين. والواقع أن دور عبدالله كصديق لبريطانيا ظلّ وتوثق خلال الزمن التالي، إذ تسلّم القائد العام للقوات العربية، وذلك بجهود أصدقائه أو رغبتهم في ذلك، وكان يرغب في ضم أجزاء من فلسطين إلى مملكته وخاصةً القدس لوضعها الديني المعروف، وكان حسب رأي أصدقائه رجلاً متزن التفكير واقعي الاتجاه، إذ أنه الزعيم العربي الوحيد الذي ينظر نظرة واقعية إلى الصهيونية، وكان يدرك استحالة إزالة الوطن القومي اليهودي. ولذا أراد أن يوفق سياساته مع واقعه، ودخل الجيش الأردني إلى فلسطين في الحرب الفلسطينية ليحتل القسم المخصص للعرب بموجب مشروع التقسيم، ولم يتمكن من مهاجمة

المناطق المخصصة لليهود حسب الأوامر التي أعطيت له.

وأسفرت اللقاءات السرية عن حلقات متوالية من المؤامرات ضد فلسطين تمثلت في ضياع مدينتي اللد والرملة وتسليمهما إلى اليهود، وضياع الثلث العربي الذي يمثل أخصب بقعة في فلسطين في معاهدة روس بين اليهود وبعض الدول العربية، وضياع صحراء النقب، كما أن المناورات السياسية والعسكرية قد سمحت لليهود بمهاجمة الجيش المصري بعد كشف ميمته وتسليم مناطق البوتاس في البحر الميت مقابل مبالغ معينة بالإضافة.

وفي أواخر عام ١٣٦٧ هـ (١٩٤٨ م) أعلن الملك عبدالله ضم الأراضي الفلسطينية إلى الأردن ووافق المجلس النيابي الأردني على هذا الضم، وأطلق على الدولة اسم المملكة الأردنية الهاشمية.

وفي عام ١٣٧٠ هـ (١٩٥٠ م) قتل الملك عبد الله أثناء تأديته صلاة الجمعة فخلفه ابنه طلال وهو من المناوئين لسياسته، وكذلك من المعارضين للاستعمار البريطاني.

فقد مكث طلال في الحكم حوالي ثلاثة شهور قام خلالها بأعمال جليلة للشعب، فقد أطلق حرية الشعب، واعتبر الشعب مصدر السلطة والقوة، فقيّد بذلك حرية الملك في الوقت الذي أقر فيه للشعب بحريته، ممثله في مجلس الأعيان الجديد. كما نص الدستور الجديد الذي وضعه الملك طلال على هذه القضايا والتي أحدثت شبه انقلاب في النظم والتقاليد الأردنية آنذاك، كما كانت هذه الخطوط العريضة أيضا لسياسة الملك طلال تتجلى في رغبته وإيمانه بالتعاون العربي في سبيل قضاياهم، إلى جانب اهتمامه بالقضية الفلسطينية وحقوق اللاجئين. غير أن هذه المساعي وتلك الأمانى التي كان قد قام بها الملك خلال حكمه القصير لم يتيسر لها أن تبلغ نهايتها وتتمامها، ذلك أنه استبعد عن العرش بزعم أنه مصاب بمرض نفسي، ونفي إلى استانبول، وبقي هناك حتى وافته المنية عام ١٣٩٧ هـ (١٩٧٧ م). وكانت بريطانيا وراء عزله والياتيان بابنه الحسين مكانه.

وقد عهد إلى مجلس وصاية لتولى شؤون البلاد، وتم تنصيب الحسين بن طلال ملكا قبل أن يبلغ العشرين من عمره، وتسلم سلطاته الدستورية في ١٣٧٣ هـ (١٩٥٣ م).